الأمم المتحدة

A/64/PV.92

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٩٢**

الأربعاء ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينانين (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/64/735)

مشروع المقرر (A/64/L.54/Rev.1)

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للنظر في الوتيرة الحالية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي لم يسبق له مثيل. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي يوجز التقدم الذي أحرزته البلدان صوب تنفيذ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/64/735).

يمثل إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأساس للعمل الطويل الأجل لمكافحة هذا الخطر. إنهما يلزمان البلدان بأن تتابع بفعالية كل الجهود اللازمة لرفع مستوى الاستجابات الوطنية المستدامة والشاملة بغية تحقيق التغطية في مجال الوقاية والعلاج والرعاية. ومع تبقي فترة لا تزيد على عدة أشهر على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في إعلان الالتزام والإعلان السياسي، من الواضح أن التقدم المحرز في التصدي للمرض غير متكافئ في أغلب الأحيان، وفي حالات كثيرة، غير كاف. وإذ نقترب من تلك المرحلة الهامة، ينبغي أيضا أن نضع في اعتبارنا التوقعات لعام ٢٠١٥ الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. ومع بقاء القليل من الوقت للوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا، يؤيد وفدي تماما اقتراح النظر في الطرائق والترتيبات التنظيمية لإجراء استعراض شامل في عام ٢٠١١.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

ووفقا لما جاء في التقرير، فإن التعقيدات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية تتسبب في وفيات يفوق عددها ما يسببه أي مرض من الأمراض المعدية الأخرى. وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق متزايد حيال حقيقة أن معدلات انتشار الوباء ما زالت تتجاوز معدلات الاستجابة. وكما يشير التقرير، يصاب خمسة أشخاص جدد مقابل كل شخصين يبدأن علاجا بمضادات فيروسات النسخ العكسي. وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي والمالي، ينبغي أن نفهم بوضوح أن غايات الأهداف الإنمائية للألفية لن يتسنى تحقيقها في ظل عدم وجود استجابة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن عكس الاتجاهات الحالية والتخفيض الكبير لمعدلات الاعتلال المتصلة بالفيروس أمران حيويان لتحقيق تقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. إن تقليص الإنفاق على مكافحة الفيروس بسبب التراجع الاقتصادي العالمي له نتائج عكسية في ضوء حقيقة أن حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تلحق عموما بأكثر فئات السكان القادرين على العمل والأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما والنساء الحمل.

ينبغي عدم النظر إلى تمويل الجهود الحالية لإبطاء وعكس اتجاه عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره إنفاقا تقديريا، بل باعتباره استثمارا مستقرا وسليما. وينبغي أن تحشد برامج التصدي للوباء الدعم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتعزيز نظم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الوطنية. ويتطلب ذلك زيادة الموارد المتحصل عليها من مصادر وطنية وعالمية.

وتقدر كازاخستان الزيادة الكبيرة في التمويل لتلبية احتياجات الكثير من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. ونقر بأن بعض تلك الموارد المالية أنفقت بشكل مبرر على الحصول على أدوية مضادات فيروسات النسخ العكسي لتوفير العلاج للمصابين بالفيروس. ويتوقع وفدنا أن يشمل الاجتماع الاستعراضي للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ حوارا متعدد الأطراف بشأن كيفية توفير أدوية أكثر قبولا وموثوقية معقولة التكلفة لتلبية الطلب المتزايد على علاجات الخيار الأول والخيار الثاني.

وترى كازاخستان أن من المهم إيلاء أولوية للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية للأيتام والأطفال الضعفاء الذين تأثر آباؤهم أو أمهاتهم بالفيروس. ويؤيد وفدي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق باعتماد برامج منسقة استراتيجيا تجمع بين الرعاية الصحية والجانبين السلوكي والاجتماعي، بما في ذلك تمكين المرأة، والحد من الوصم وحماية حقوق الإنسان.

وأود أن أتطرق إلى التقدم الذي أحرزه بلدي في التصدي للمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في عام ٢٠٠٦، اعتمدت كازاخستان واستكملت تقريبا برنامجا وطنيا شاملا يركز على تحقيق النتائج بشأن مواجهة الجائحة. وثبت أن البرنامج أداة فعالة لتقليل التعرض للخطر وضمان حقوق الإنسان. وشمل أيضا القيادة السياسية القوية والتعاون المتعدد القطاعات والتدابير الوقائية والعلاج. وعكس بشكل عام التوصيات البارزة للأمم المتحدة في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

واستهدف البرنامج على وجه الخصوص الحقن والسلوك الجنسي الآمنين، اللذين يجعلان مشكلة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتعدى المجال الطبي وتتطلب تضافر جهود القطاعات الحكومية وغير الحكومية، التي تؤثر على دوافع الناس وأنماط سلوكهم.

وفي الوقت نفسه، تعكس البرامج الوطنية تهديدات إقليمية محددة متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي الوقت الراهن، يترع الفيروس إلى الانتقال عن طريق الاتصال الجنسي وتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، اللذين ما برحا المحرك الرئيسي للوباء. وبغية تعزيز تدابير الوقاية، جرت زيادة تحسين نظام للرصد والتقييم، بما في ذلك إطار أنشطة برنامجية للمساعدة في تنسيق جهود الشركاء الوطنيين والثنائيين والدوليين.

وتعلق كازاخستان أهمية كبرى على تعزيز الشراكات الإقليمية للتصدي للجائحة. وفي شهر أيار/مايو الماضي، عقد مؤتمر إقليمي بشأن وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في آسيا الوسطى وتعزيز تطوير المراقبة الوبائية لتحليل الحالة الوبائية القائمة في المنطقة، فضلا عن تطور الوباء بين الفئات المعرضة للخطر وفقا لنتائج آلية المراقبة. وتنوي كازاخستان، كخطوة تالية، تحسين نظامها للرصد والتقييم وتعزيز قدرتها التشخيصية وبرامجها الوقائية. كما استضفنا مؤتمرا بشأن مكافحة الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية استهدف الإدماج الاجتماعي على أساس الجدارة وتعزيز الدعم الاجتماعي لضحايا الفيروس.

لقد حققت الأمم المتحدة والدول الأعضاء تقدما كبيرا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، ما تزال بلدان كثيرة لا تسير على طريق الوفاء بالتزاماتها العالمية. وفي هذا الصدد، يفترض بلدي أن التتبع الشامل للتقدم الذي تحققه البلدان سيحدد الثغرات والتحديات ويوفر لنا أفضل الممارسات من أجل مزيد من التدابير الأكثر فعالية.

السيد مانجييف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة المهمة (A/64/735). أحطنا علما بمختلف التوصيات الواردة في التقرير. يقدم التقرير لنا صورة عامة جيدة للمشهد العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل الاستعراض الشامل في العام القادم لإنجازات إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

أود، في البداية، أن أعرب عن تأييد مشروع المقرر المعروض علينا في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/64/L.54/Rev.1). ونتطلع إلى المشاورات التي ستعقد في وقت لاحق هذا العام لمناقشة الطرائق والترتيبات التنظيمية للاستعراض الشامل لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العام القادم. وفي حين أشعر بالطبع ببالغ الامتنان، ونشعر بالثقة بأن الممثلين ينصتون فيما نتكلم، يحدوني خالص الأمل في أن تكون الدول الأعضاء أكثر انخراطا واهتماما بهذه المسألة، ذات الأهمية العالمية، خاصة لأولئك الذين ينتمون إلى العالم النامي.

في عام ٢٠٠١ ولاحقا في عام ٢٠٠٦، شرعنا في مهمة طموحة لتحقيق حصول الجميع بحلول عام ٢٠١٠ على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. عمل هذا، إلى جانب الهدف المحدد في الغاية ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية – وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥ – بوصفه المبادئ التوجيهية في جهودنا المشتركة لمكافحة هذا الوباء. وفي حين تحقق تقدم ملحوظ، لا تزال الأهداف تبدو بعيدة المنال. وعلاوة على ذلك، سنستعرض هذا العام أيضا التقدم المحرز في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية

للألفية في أيلول/سبتمبر في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. وسيتيح لنا هذا فرصة أخرى لإعادة تأكيد إرادتنا والتزامنا السياسيين لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

يشير تقرير الأمين العام إلى تحقيق تقدم متباين في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم. على الجانب الإيجابي، يحصل ٤ ملايين شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على علاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي – بما يزيد ١٠ أمثال عن ما كان عليه الحال قبل ٥ سنوات – وتراجعت الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة ١٧ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨. ومن ناحية أخرى، يمكن رؤية أن معدل انتشار الوباء ما زال يفوق الاستجابة له، ومقابل كل شخصين يبدأن تلقي العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي، تظهر خمس إصابات جديدة بالفيروس. وللأسف، يبقى وباء فيروس نقص المناعة البشرية أحد الأسباب الرئيسية للوفاة بين النساء في سن الإنجاب في جميع أنحاء العالم.

وفي الهند، من حيث معدل الانتشار، لا يزيد معدل الإصابة بالفيروس لدى البالغين على ٠,٣٦ في المائة. وعلى الرغم من ذلك، يقدر عدد المصابين بالفيروس بالأرقام المطلقة بحوالي ٢,٤٦ مليون شخص. ويتفق الهدف الأساسي لبرنامجنا الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز – مع الغاية ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وهي وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. إن إحدى السمات المهمة لهذا البرنامج هي تعزيز جهوده من خلال التدخلات المستهدفة للفئات المعرضة بشدة للخطر وإضفاء السمة الاستراتيجية على المعلومات الشاملة، وبرامج التعليم والاتصال لشرائح محددة، وتعزيز عنصر تقديم الخدمات.

وبالنسبة لنا، فإن لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أبعادا اجتماعية – اقتصادية وإنمائية، وليس مجرد بعد يتعلق بالصحة العامة. ولهذا الغرض، قمنا أيضا بتعميم برامج الوقاية والرعاية والعلاج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع الخطط والأنشطة الحكومية وأشركنا بفعالية قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الشركاء. ولا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى اتخاذ نهج كلي يشمل استراتيجيات للوقاية الفعالة وحصول الجميع على العلاج الميسور والمنخفض التكلفة في المكافحة الفعالة للوباء. وإدراكا للأهمية الكبرى لهذا الالتزام السياسي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يرأس رئيس الوزراء مجلسنا الوطني المعني بالإيدز ويتولى رئاسة مجالس الولايات رؤساء الوزراء المعنيون.

هناك ضرورة لمزيد من التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي لمواجهة هذا التحدي بطريقة منسقة. كما كانت الهند في طليعة الجهود العالمية المعنية ببحوث الإيدز وتعمل في هذا الصدد بالتعاون مع المبادرة الدولية للتحصين من الإيدز. إن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق حصول الجميع على العلاج هي التكلفة المرتفعة للأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي. وتسد صناعة الأدوية الهندية هذه الفجوة الحيوية بتخفيض تكلفة العقاقير المنقذة للحياة غير المميزة بعلامات تجارية عن طريق إنتاج عقاقير عالية الجودة ومعقولة التكلفة للاستخدام في الهند وأيضا في البلدان النامية الأخرى. ولا بد من اعتراف المجتمع الدولي الكامل بهذه الجهود ودعمها. لقد بات هذا يكتسي أهمية أكبر إذ يجري تعميم حصول الجميع على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي في سياسات الصحة العامة

للحكومات. وفضلا عن ذلك، لن يكون لتوافر الجيل الثاني من العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي تأثير مفيد إذا لم تتوفر في الأسواق أنواع غير مميزة بعلامات تجارية ومنخفضة التكلفة.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحدى وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد قطعنا شوطا طويلا منذ ألزمنا أنفسنا بالأهداف المتعلقة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكن المهمة التي نحن بصددها تبقى صعبة وعملاقة. وأود أن أؤكد مجددا على التزامنا الكامل بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بفعالية وبطريقة شاملة ومتعددة الجوانب ومتعددة القطاعات على الصعيدين الوطني والدولي معا.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة والأمين العام على إعداد التقرير الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٠ عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/64/735).

عندما نتكلم عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فإننا نتكلم عن مرض لا يسبب الألم والوفاة على نحو هائل في جميع أنحاء العالم فحسب، ولكنه يدمر أيضا الحق الأساسي للأجيال الشابة في أن تعيش حياة طويلة وممتعة. واليوم، هناك ما يقدر بـ ٣٣ مليون مصاب بالفيروس. وإذا أضفنا أفراد أسرهم ومجتمعاتهم، فإن عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر وغير مباشر يصل إلى مئات الملايين. ومما يؤسف له بشدة أنه على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة يزيد ١٠ مرات عما كان عليه قبل خمس سنوات، فإن خمسة أشخاص جدد يصابون بالعدوى مقابل كل شخصين يبدآن في تلقي هذا العلاج.

ويبدو أننا نخسر معركتنا ضد هذا الوباء الرهيب. ومن ثم، يجب علينا ألا نكتفي بزيادة جهدنا العالمي من وجهة النظر الطبية، ولكن لا بد لنا أيضا أن نعزز بدرجة كبيرة التثقيف بشأن المرض والوقاية منه، وخاصة بين شبابنا الذين يكونون في الغالب أنشط جنسيا وأقل حرصا ممن هم أكبر منهم سناً.

وسان مارينو تتصدى لتحدياتها الداخلية من خلال استراتيجيات للوقاية والتثقيف. ونشارك بفعالية في نشر معلومات عن المرض المنقول عن طريق الاتصال الجنسي وتوفر نظمنا الصحية الوطنية الرعاية لمواطنينا وترصد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتكفل العلاج المجاني والسرية لجميع المرضى. وعلى الصعيد الدولي، تشارك سان مارينو بشكل مباشر من خلال المؤسسات الخاصة في البرامج التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مختلف البلدان النامية.

ونتطلع إلى المشاركة بفعالية في الاستعراض الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١١. ومكافحة الفيروس/الإيدز أهم تحد في مجال الرعاية الصحية يواجه جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإننا لن نحيد عن الطريق صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلناها. وهذه معركة لا يسع أحدنا أن يخسرها.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب بالتقرير المقدم من الأمين العام (A/64/735). وينبغي لنا أن نكون فخورين بأنفسنا إزاء التقدم الذي أحرزناه في جهدنا العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرحب بالآثار الإيجابية الناتجة عن توسيع نطاق العلاج

المضاد للفيروسات العكوسة في البلدان النامية بواقع خمسة أضعاف في خمس سنوات، مما أنقذ حياة ١,٤ مليون شخص، وبأن العدد السنوي لحالات الإصابة الجديدة انخفض بنسبة ١٧ في المائة منذ عام ٢٠٠١. ونشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على قيامه بدور محوري في تقييد المجتمع الدولي بالتزام سياسي قوي وعلى تعبئة موارد مالية متزايدة بصورة كبيرة لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة على الصعيد العالمي هما أحد العناصر الرئيسية في سياسة اليابان الخارجية. وبموجب مبادرة الصحة والتنمية التي أعلنتها اليابان في عام ٢٠٠٥، فإن اليابان تتصدى للفيروس/الإيدز وغيرهما من القضايا الصحية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وشركائها. وفي مؤتمر قمة كيوشو أوكيناوا لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٠، أدرجت اليابان الأمراض المعدية باعتبارها أحد البنود الرئيسية في جدول الأعمال وذلك لأول مرة في تاريخ مجموعة الثمانية، مما أدى إلى إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. واليابان، بصفتها أحد مؤسسي الصندوق العالمي، تقدر النتائج التي حققها الصندوق، بما في ذلك النجاح في تعبئة موارد تصل إلى ٢٠ بليون دولار لمكافحة الأمراض المعدية الثلاثة الرئيسية وتوسيع نطاق العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ليشمل ٢,٨ مليون شخص ودعم خدمات الوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل التي أصبحت متوفرة لـ ٩٣٠ ٠٠٠ امرأة حامل مصابة بالفيروس، وذلك حتى عام ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإن من غير المحتمل تحقيق الأهداف العالمية لكبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب علينا المحافظة على التأثير الذي حققناه حتى الآن وتعزيزه. واليابان إذ تدرك أن الفيروس/الإيدز يشكل تهديدا للأمن البشري، تؤكد مجددا على التزامها بالإسهام في الجهد العالمي الرامي إلى تعميم الاستفادة من العلاج وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واليابان تواصل دعم جهود مكافحة الفيروس/الإيدز والسل والملاريا، ولا سيما من خلال الصندوق العالمي.

وفضلا عن ذلك، تود اليابان التشديد على بضع نقاط. أولاً، إن المؤتمر الثالث لتجديد موارد الصندوق العالمي، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر، هو أفضل فرصة لنا لمواصلة إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتقديم مانحين جدد لمساهمات، إلى جانب مساهمات المانحين الحاليين، أمر ذو أهمية حاسمة لنجاح اجتماع تجديد الموارد.

ثانيا، من الضروري اتباع نهج شامل ليتسنى مكافحة المرض بفعالية، بما في ذلك التصدي للعدوى المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية/السل. وإلى جانب تعزيز النظم الصحية، ينبغي معالجة مسألة التصدي للمرض ومسائل صحة الأم والطفل والمواليد الجدد معالجة شاملة. وينبغي إدماج التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجهود التي نبذلها في مجال الرعاية الصحية الأولية. ومن الأهمية بمكان تناول جميع الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة باعتبارها هدفا واحدا.

ثالثا، إن الوقاية أمر أساسي لتحقيق آثار مستدامة. وينبغي تصميم مزيج من البرامج الوقائية بما يتلاءم مع معالجة الاتجاهات الوبائية والاجتماعية، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيات قوية على الصعيد الوطني وتمكين المجتمعات المحلية لإحداث تغييرات سلوكية والحد من الوصم والتمييز.

وأود أن أعيد التأكيد على عنصر تعتقد حكومة بلدنا أنه مهم للغاية وذو صلة بالتصدي لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجتمعنا. فقد قدم الأمين العام مؤخرا تقريرا إلى الجمعية العامة عن الأمن البشري أثار نقاشات

مثمرة. والأمن البشري يهدف إلى بناء مجتمع يمكن للأفراد فيه التمتع بحقوقهم وتطوير إمكاناتهم البشرية عن طريق كفالة ''التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة'' (A/64/701، الفقرة ٤).

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل معا لتهيئة آفاق إيجابية للاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة في العام المقبل.

السيدة ميلون (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يرغب وفد بلدي في الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لشيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/64/735) وعلى مضمون تلك الوثيقة التي نعتقد أنها في غاية الأهمية، ولا سيما في هذا العام قبل الاستعراض الشامل المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١.

وترغب الأرجنتين في التشديد على أهمية تنفيذ استجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووضع برنامج إنمائي أوسع نطاقا يدعمان بعضهما بعضا، ولا سيما البرنامج الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية. وذلك أمر ضروري لكفالة استدامة الاستجابة القوية في الأمد الطويل. ونحن على ثقة بأنه إذا كنا نريد الاستجابة بفعالية، فإنه يجب علينا أيضا العمل خارج القطاع الصحي، واضعين في اعتبارنا أن انتقال الإصابة بالفيروس يعزز حالات الضعف وعدم المساواة والتهميش الاجتماعي ويؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة.

كما نؤيد الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق استخدام أكبر ومستدام لخدمات عادلة وسهلة المنال ومعقولة التكلفة، لكن التجربة تظهر أن بعض الناس الذين تقدم لهم خدمات مثل الكشف والعلاج يفضلون عدم استخدامها. ويحدث ذلك في المقام الأول حيثما يشيع الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو عندما يكون لدى هؤلاء الناس أسباب تدفعهم للخوف من تعرضهم للعنف.

وتقر الأرجنتين بأن مجموعات السكان الذين يزيد خطر تعرضهم للإصابة بالفيروس تشمل المشتغلين بالجنس والمتشبهين بالجنس الآخر ومغايري الهوية الجنسية والمثليين والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمهاجرين والسكان الأصليين ومن يعيشون في فقر والنساء والأطفال والمراهقين ومستخدمي المخدرات ونزلاء السجون. كما يجب ألا تغفل استجابتنا الأشخاص الأكبر سنا والواقع الخاص بهم. والمشاركة الفعالة لهذه الفئات تسهم في منع الاحتجاب أو التمييز من تقويض حقهم في الصحة ومن إعاقة جهود الحد من انتشار الوباء.

وقد كان بلدنا واحدا من أوائل البلدان في منطقتنا في سن قانون يسعى، منذ عام ١٩٩٠، إلى مكافحة الوباء وينص صراحة على مسؤولية الدولة عن كفالة الرعاية الشاملة واحترام الكرامة وعدم التمييز وعن ضمان السرية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وجرى تعزيز ذلك الإطار القانوني الأساسي من خلال التزامات دولية وإصدار تشريعات وطنية جديدة.

وجرى أخذ المنظور الجنساني والهوية في الاعتبار في سياساتنا الوطنية. وفي ذلك الصدد، نركز بصفة خاصة على الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية واللاتي تتلقى نسبة ٨٧ في المائة منهن علاجا لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وفي ذلك الصدد، فإن شركاءهن منخرطون أيضا في الوقاية من نقل العدوى.

وتعمل وزارة الصحة الأرجنتينية بصورة تتسق مع نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز المعقودة في عام ٢٠٠١، التي التزمت فيها الدول الأعضاء بالإجماع بتحقيق سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا بحلول عام ٢٠١٠، بما في ذلك خفض انتشار الفيروس بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما بنسبة ٢٥ في المائة؛ وكفالة حصول ٩٥ في المائة من الشباب على المعلومات الضرورية للحد من تعرضهم للإصابة بالفيروس؛ والوصول بنسبة تغطية خدمات منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل إلى ٨٠ في المائة.

ومن خلال خطة صحية اتحادية، تنفذ وزارة الصحة استراتيجيات للوفاء بالتزاماتنا على مستوى البلد. وتشمل تلك الالتزامات زيادة إمكانية الحصول على خدمات تشخيص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ومتابعتها؛ وزيادة إمكانية الحصول على رعاية جيدة للمصابين بالفيروس/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ وتعميم سياسة وقائية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظام بمشاركة القطاعات الاجتماعية الأخرى؛ ووضع الأسس لكفالة إمكانية الحصول على الموارد اللازمة للوقاية؛ وتحديد الأطراف الفاعلة ذات الصلة بالسياسة الوقائية وإقامة صلات معها؛ وزيادة إمكانية الحصول على موارد الوقاية؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن أسس وضع سياسة وقائية؛ وتحسين وزيادة الوعي بوباء الفيروس/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وتوسيع نطاقه؛ وتعزيز وزيادة إمكانية الحصول على الرفالات الذكرية والأدوات الوقائية من خلال وسائط الإعلام.

ووضعت الأرجنتين أهدافا عاجلة تتمثل في خفض انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ١٠ في المائة بين الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما؛ وخفض معدل الوفيات بسبب الفيروس بنسبة ١٢,٥ في المائة؛ وخفض معدل الإصابة بالإيدز بنسبة ٢٠ في المائة؛ وخفض معدل الإصابة بالفيروس بنسبة ٢٠ في المائة؛ وخفض معدل انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل؛ وزيادة استخدام الرفالات الذكرية بين الشباب والأشخاص المنخفضي الدخل بنسبة ٢٥ في المائة.

ونرغب في إبداء دعمنا لعمل مختلف هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والإعراب عن امتناننا على الدعم الذي تلقيناه من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وانتهى بلدنا بموجبه من تنفيذ برنامج لصالح فئات السكان المعرضة للإصابة، سيتم تقديمه إلى الجولة العاشرة المقبلة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أن الاستجابات المجزأة لا يمكن أن تسفر عن نتائج فيما يتعلق بالحق في الصحة وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكي تكون الاستراتيجيات الإنمائية فعالة، فإنها يجب أن تكون شاملة للجميع ومتعددة القطاعات ومتعددة التخصصات وأن ترتكز إلى نهج مبني على حقوق الإنسان وعدم التمييز وبمشاركة الهيئات الدولية ومختلف أصوات المجتمع المدني.

السيدة عبد الرحمن (السودان): يود وفد بلادي أولا أن يعرب عن امتنانه لكم، ويقدر جهودكم الحثيثة لعقد هذا الاجتماع الهام لإعادة تأكيد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن

فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ٢٠٠٦. ويضم وفد بلادي صوته للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية الكونغو نيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ يمثل مسؤولية دولية، وإقليمية، ومحلية، تقتضي الالتزام بالاستجابة الفعالة بتوفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع. ورغم التقدم المحرز في زيادة عدد الأشخاص الذين يتلقون علاجا مضادا للفيروس في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بعشرة أضعاف عددهم قبل خمسة أعوام، وتراجع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ١٧ في المائة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، وتزايد عدد الحوامل اللائي يتلقين علاجا مضادا للفيروس لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، فإن فيروس الإيدز لا يزال يشكِّل السبب الرئيسي للوفيات بين النساء في سن الإنجاب في العالم وهذا ما أكده تقرير الأمين العام الضافي والوارد بهذا الصدد.

وتؤكد حكومة بلادي التزامها التام بالحد من انتشار مرض الإيدز والآثار الناجمة عنه، إذ يعتبر الوباء عالميا أحد المشكلات الناشئة للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي والمهدد على حد سواء مع الحرب للحياة البشرية. وفيما يتصل ببلادي فقد تضافرت عدة عوامل على تعرُّض السكان إلى خطر الإصابة بالفيروس، منها حركة اللجوء والنزوح والكوارث الطبيعية والظروف الاقتصادية. وحكومة بلادي إيمانا منها بضرورة حماية المواطنين تنبِّه القائمون فيها على الأمر إلى أهمية تطوير استراتيجية قومية شاملة للحد من انتشار مرض الإيدز وعكس مساره. وقد قام السيد رئيس الجمهورية بتدشين هذه الاستراتيجية مؤكدا بذلك قمة الالتزام السياسي لدحر هذا المرض.

وهيأ اتفاق السلام الشامل في البلاد بين الشمال والجنوب لعام ٢٠٠٥ مناخا ملائما للاستقرار والنماء والحد من وطأة النزوح الداخلي والخارجي، فصاغت حكومة الوحدة الوطنية استراتيجية ربع قرنية تهدف إلى تطبيق أهداف الألفية الإنمائية وتعزيز برامج الصحة الأولية، ودعم الحكم اللامركزي، وبناء القدرات، بما في ذلك برامج مكافحة الأوبئة الفتاكة كالإيدز، والسل الرئوي، والملاريا. وذلك استرشادا بالمعايير الدولية لخلق ظروف معيشية أفضل للأشخاص المصابين إلى جانب بناء القدرات للعاملين في مجال الوقاية من المرض والتحكم في مساره وتمكينهم من المشاركة الفعالة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية القومية لمكافحة الإيدز.

وفي مجال الشباب والمرأة تم إعلان تحالف شباب السودان ضد الإيدز، والتحالف النسوي لمكافحة الإيدز، تحت رعاية السيدة الأولى، وذلك بغرض تحريك قطاعات المرأة والمنظمات النسوية لمحاربة هذا المرض الفتاك. وبذلك شُكلت سياسة قومية شاملة ومتكاملة لمكافحة متلازمة العوز المناعي البشري المكتسب، تتضمن تحديد تعريف الحالة المرضية لحاملي الفيروس والمصابين به، وإنشاء استراتيجيات لرصد حالات انتشار المرض، ووضع بحوث أكدت على أهمية بناء نظام فعال للتقصي من أجل تحديد حجم المشكلة، وتحليل الاتجاهات السلوكية والوبائية لمرض الإيدز. كما قامت سياسة السودان القومية للحد من انتشار الإيدز على أُسس ومبادئ الرعاية للمصابين والمتأثرين بالمرض، وحقوق وواجبات المجتمع نحوهم، وحقوق وواجبات المصابين، حيث تمت صياغة قانون لحماية حقوق المرضى والمصابين ضد الوصمة والتمييز، وكذلك أولت حكومة السودان جهدا مقدرا لرفع المعاناة وسط الأشخاص المصابين بمرض الإيدز، حيث كان للمرضى والمتأثرين بهذا المرض حظهم من الرعاية والدعم. وإيمانا بدور الأشخاص المصابين في جهود المكافحة

فقد تم تكوين مجموعات داعمة في كل ولايات السودان المختلفة بغرض توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للمتأثرين بالمرض. كما شهد قطاع التعليم إدخال مناهج المهارات الحياتية بغرض تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة لحماية أنفسهم من هذا الوباء.

يُعنى الهدف الإنمائي السادس من الأهداف الإنمائية للألفية بوقف انتشار وباء نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والعمل على انحساره بحلول عام ٢٠١٥. ولكن لن يتسنى تحقيق هذا الهدف وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ما لم تتكامل جهود المجتمع الدولي بشكل ملموس بتنفيذ إعلان الالتزامات لعام ٢٠٠١، وما حواه من تعهدات يتوجب تطبيقها بحلول عام ٢٠١٠، وتطبيق الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ في ذات السياق. ورغم الترابط بين مكافحة الإيدز والأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، لم يحدث تركيز كاف على استغلال هذه العلاقات للحد من انتشار المرض بشكل فعّال. وإذ لم يتبق سوى خمسة أعوام على المهلة الزمنية المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فقد آن الأوان لاتخاذ خطوات عاجلة من أجل إيجاد ارتباطات تؤدي إلى نتائج ملموسة في برامج التنمية عن طريق العمل مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة. فللمجتمع الدولي متمثلا في منظمات الأمم المتحدة المختلفة والصندوق العالمي لمكافحة الأمراض والإيدز والملاريا والدرن دورا فاعلا في تسريع دعم الاستجابة القومية لمكافحة الإيدز. وإننا إذ نقدر هذا الدور والدعم المقدَّر، نتطلع إلى المزيد من التعاون والعمل المشترك لمجابهة التحديات الماثلة في الدعم الفني وبناء القدرات وتقوية النظام الصحي حتى نضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرة الوصول الموسَّع لخدمات العلاج والوقاية.

وتمهيدا لاستعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة الشامل للتقدم المحرز في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) على الصعيد العالمي في عام ٢٠١١، فإن وفد بلادي يدعو إلى تسريع إجراء مشاورات شاملة مع الشركاء الوطنيين، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف القطرية المتعلقة بتعميم الاستفادة على أساس حماية الملكية الوطنية ووفقا للخطط والاستراتيجيات القومية، وكذلك ندعو إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية خاصة في أفريقيا، وتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات، والتعليم، والحد من الفقر وتيسير وصول الأمصال ومضادات الفيروسات إلى الدول الأقل نموا والتعاون الدولي في مجال تمويل برامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لما لذلك كله من أثر كبير في عكس مسار المرض وإعاقة تقدمه.

ختاما اسمحوا لي أن أجدد التزام حكومة السودان بكل مقررات وتوصيات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإيدز بما يحقق الأهداف الإنمائية. ونؤكد كذلك التزامها بمبادرة الوصول الموسَّع لخدمات الإيدز، بما في ذلك العمل مع المجموعات الأكثر عُرضة للإصابة بالمرض، وضمان وصول خدمات الوقاية والعلاج إلى كل من المحتاجين. ونتطلع إلى زيادة فاعلية دور الأمم المتحدة وشركاء التنمية في مجال دعم المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) لتحقيق التنمية والرخاء في القارة الأفريقية وكافة أنحاء العالم.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): تود البوسنة والهرسك، في البداية، أن ترحب بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ (A/64/735).

لقد أعلنت البوسنة والهرسك تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. ويشرفني أن أخاطب الجمعية

العامة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام للغاية ولأبلغها بالتقدم المحرز في مكافحة الإيدز في بلدي ولأوضح إخلاصنا ومبادراتنا للإسهام في الجهود العالمية في هذا الصدد.

منذ أن ظهر الإيدز لأول مرة قبل ٣٠ عاما، ظل سببا لمعاناة هائلة في المناطق والمجتمعات في جميع أرجاء العالم. ولا يزال هذا الوباء حتى اليوم يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية والتقدم على نطاق العالم. وإذا أخذنا بالاعتبار ذلك العدد الكبير من الأشخاص والأطفال المصابين بالإيدز والأشخاص الذين ماتوا نتيجة لهذا الوباء، يصبح من الضروري للغاية معالجة هذا الموضوع وإعداد استجابة عالمية له.

إن وباء الإيدز لا يراعي الحدود القطرية أو الإقليمية، وهو يمثل مشكلة عالمية. ولكن بعض المناطق أكثر تضررا من غيرها وفي ضوء هذا من الضروري القيام باستجابة وجهود استثنائية للحد من الآثار المدمرة في أكثر المناطق تضررا. ونحن ندعم بالكامل كل الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات المعنية في هذه المكافحة العالمية.

إن البوسنة والهرسك تنتمي إلى مجموعة البلدان التي ينخفض فيها انتشار وباء الإيدز نسبيا. ومن بين العدد الكلي للأشخاص المصابين بالمرض، هناك ٩٠ في المائة من الرجال، وأغلبهم من متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدية. ولا توجد حتى الآن تقارير عن انتقال المرض رأسيا من الأم إلى الطفل. ولأن البوسنة والهرسك تقع ضمن فئة البلدان التي تنخفض فيها مستويات الوباء، هناك فرصة لإنشاء آليات للرصد والمراقبة للسيطرة على الخطر. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، أنشأ مجلس وزراء البوسنة والهرسك مجلسا استشاريا وطنيا لمكافحة الإيدز. وأعضاء المجلس الوطني الاستشاري ممثلون للقطاعات الحكومية وغير الحكومية والوكالات الدولية. وتقوم البوسنة والهرسك الآن بوضع استراتيجية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥.

والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩، التي لا تزال قائمة، تحتوي على خمسة أهداف استراتيجية: منع انتقال الإيدز وانتشاره؛ توفير العلاج المناسب؛ والعناية والدعم للأشخاص المصابين بالإيدز؛ وإنشاء إطار قانوني لحماية المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالإيدز؛ وضمان التعاون وتطوير قدرات مستدامة لمكافحة المرض؛ وتشجيع وتقوية الروابط مع المؤسسات الدولية في مكافحته.

والبوسنة والهرسك ممتنة أيضا لعدد من المنظمات الدولية التي دعمت الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز الأنشطة المتعلقة بمنع انتشار الإيدز في البلد، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسة الشراكات في مجال الصحة.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتطلب استجابة عالمية وشاملة. ونود أن نشدد في هذا الصدد على أهمية دور منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المنخرطة في تلك العملية. إن اتباع نهج يقوم على التنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيزيد من فرص بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على نحو أفضل.

في الختام، أؤكد للجمعية التزام حكومتي الكامل والثابت بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى بلوغ الغايات والأهداف الواردة في الوثيقتين.

السيد بيبالو (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البدء يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الكونغو باسم المجموعة الأفريقية.

تجيء الجلسة العامة اليوم، والتي يسر وفدي المشاركة فيها، في لحظة حاسمة في المعركة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فكما يعلم الأعضاء، ستعقد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر جلسة عامة رفيعة المستوى، معنية بالأهداف الإنمائية للألفية. كما أنها ستجرى استعراضا شاملا في عام ٢٠١١ لما تم تنفيذه من الوثيقتين السياسيتين الهامتين: إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عام ٢٠٠٦. ويجري تقرير الأمين العام (A/64/735)، الذي ترحب به غابون، تقييما جيدا للتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تنفيذ الإعلانين.

يرحب وفدي بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في الأعوام السابقة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وخاصة في البلدان النامية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية أصبح أمرا متاحا لعدد أكبر من الناس. وهكذا، فإن ملايين الناس في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية، كما أن عدد الإصابات الجديدة في تراجع فيما تتلقى الحوامل العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية لمنع الانتقال الرأسي للفيروس من الأم إلى الطفل.

وعلى الرغم من تلك التطورات المشجعة، تبقى الحقيقة الماثلة أن بلدانا كثيرة لا تزال أبعد ما تكون عن الوفاء بالتزاماتها الدولية في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ثمة أسباب كثيرة لذلك، بيد أن شح الموارد يبقى دون شك هو التحدي الأعظم الذي يواجه البلدان النامية، سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. ومع أن التعاون الدولي قد اكتسب فعالية متنامية في هذا المجال، فإن بلداننا التي تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لا حصر لها لا تزال عاجزة عن حشد الموارد الكافية لتحقيق استجابة أكثر قوة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تتسم جهود غابون ضد هذا الوباء بالاستمرارية والكفاءة، إلا أن الحكومة تسعى جاهدة، في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين والمنظمات غير الحكومية، إلى تعزيز الوعي وسط السكان بشأن الحاجة إلى وضع حد لهذا الوباء المدمر. ونقوم، بالتعاون من شركائنا، بتنظيم الحملات في جميع أنحاء البلاد، وتتضمن تلك المبادرات قافلة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي نظمتها السيدة الأولى السابقة لغابون في إطار منظمة النساء الأفريقيات الأُوَّل ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتواصل السلطات العليا في بلدي تلك الحملة تحت شعار ”مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولية كل أسرة“.

وقامت حكومتي باعتماد خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ ومن ثم تنقيحها ومواءمتها للفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. كما أسست عيادات خارجية في المدن الرئيسية في البلد توفر الفحص مجانا للشباب والنساء الحوامل وللعاطلين عن العمل.

إننا نقترب من الموعد المضروب لتنفيذ التزامات عام ٢٠٠٦، وعلى الرغم من التقدم الملموس صوب القضاء على الوباء، ينبغي على جميع أصحاب المصلحة أن يجددوا ويعززوا التزامهم بغية دحر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يسع وفدي، قبل أن يختتم بيانه، إلا أن يرحب بالأثر الذي خلفه مشروعنا الرامي إلى تعزيز مبادرة غابون لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جهودنا الوطنية لمكافحة هذا الوباء. ويتم تمويل ذلك المشروع بالكامل من صندوق غابون لمحاربة الإيدز والسل والملاريا، بإشراف الحكومة الغابونية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد بدأ تنفيذ المشروع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأكمل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. هذا ويهدف المشروع إلى توفير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لـ ٦٦١ ٣ مريض. وفي رأينا، يمثل هذا النوع من الشراكات أداة هامة لتسريع المعركة ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

إن بوسعنا، بفضل التضامن والوحدة، التغلب على هذا الداء الذي أضحى عائقا رئيسيا أمام تنمية بلداننا. لذا يؤيد وفدي مشروع القرار A/64/L.54.Rev.1.

السيدة موجيدال (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب النرويج بتقرير الأمين العام (A/64/735). إن التقدم الملحوظ الذي تم توثيقه يدل على نتائج حقيقية لما يمكن إنجازه حين تتوحد جهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والأفراد. لقد وفرت لنا الأمم المتحدة قيادة قوية إذ أن اثنين من أمنائها العامّين، كوفي عنان وبان كي مون، قد وفرا قيادة سياسية بارزة ومحددة وقوية في شأن الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن مديرين تنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بيتر بيوت وميشيل سيديبي، قد أدارا العملية بطريقة علمية لترجمة التحديات إلى أعمال ولحشد الزخم اللازم.هذا شيء باهر، وقد أظهر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مدى قدرة الأمم المتحدة على تحقيق ما تريد.

لقد وجدت النرويج مصدرا للإلهام في تلك القيادة القوية وتعتز بانتمائها إلى تلك الحركة التي تلاقت فيها الكلمات بالأفعال ومُهِّدت فيها السبل. إن أمامنا الآن أدوات ومبادرات متعددة الأطراف وثنائية تدعو للإعجاب، بما فيها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لإغاثة المصابين بالإيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية. كذلك أصبح المجتمع المدني والشركاء غير التابعين لدول يساهمون بوسائل غير مسبوقة في الأمم المتحدة. وفوق كل ذلك، أصبحت عملية التخطيط واتخاذ القرار والتحرك تولي أهمية كبرى لكرامة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ولآرائهم ومعارفهم ورؤاهم.

إننا نلاحظ،كما فعل متكلمون آخرون، مدى هشاشة إنجازاتنا وحاجتنا إلى بذل مجهود أكبر للحفاظ على المكتسبات والنتائج ولضمان استدامتها على المدى الطويل. إن الأزمة المالية تحثنا على استخدام الأموال بكفاءة مع الأخذ في الاعتبار لقيمة المال. ولكننا مع ذلك لا نزال أبعد ما نكون عن توفير العلاج للجميع، وعليه فنحن بحاجة لتغيير أسلوب عملنا. إن وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ليس إلا واحدا من العوامل الرئيسية فهناك عامل آخر لا يقل أهمية هو وضع حد للوصمة والتفرقة وعدم التمكين.

علينا الآن أن نضع في صدر جهودنا مهمة التصدي للأسباب الهيكلية التي تقف في طريق تمكين النساء والفتيات، وتقف وراء ضعفهن وتحرمهن من كرامتهن وحقوقهن. والأمر يتعلق باعتماد سياسات مواتية لذلك وهو أمر تؤول مسؤوليته إلى الدول. إننا في حاجة إلى الطاقة والشجاعة المتوفرتين في حركة مكافحة الإيدز لنلقي الضوء على شكل تلك التحديات الهيكلية في كل مجتمع وفي كل بلد على حدة. إننا بحاجة أيضا إلى قوة الأمم المتحدة لا لنقول فقط ما الذي يتوجب فعله، بل لنحدث التغيير ونصف النتائج

المحرزة. إن تغيير أسلوب عملنا يتطلب منا اتخاذ خطوات فعلية للاستفادة من جميع أوجه التلاحم الممكنة في سعينا إلى تصعيد جهودنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. هذا لا يعني أن نفقد تركيزنا على ما يتعلق بالإيدز تحديدا.

إن أوجه التلاحم أكثر ما تكون وضوحا في قطاع الصحة كما استمعنا إلى ذلك، بمعنى توفير خدمات وأنظمة شاملة، تتسم بالجودة والاستمرارية والمصداقية بما من شأنه بناء الثقة. وعلينا أن نتذكر أن الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أيضا أن تكون مُصَمَّمة وفق الاحتياجات المختلفة للمجموعات المختلفة ووفق الأنماط الوبائية المتباينة. وينبغي جعل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا من عملنا العام مع استهدافه بشكل خاص في نفس الوقت.

إن خطة العمل المشتركة التي يتم إعدادها حاليا بقيادة الأمين العام لعرضها على قمة الأهداف الإنمائية للألفية، تدعو بشكل واضح إلى الجمع بين الأهداف ٤ و ٥ و ٦. وتعتقد النرويج جازمة أن التوجه الذي ترد خطوطه العريضة في خطة العمل المشتركة يتسم بأهمية بالغة للحفاظ على حياة الأمهات ولمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها. إننا نؤمن بأن على القائمين بأمر مكافحة الإيدز أن يتبنوا الخطة وأن يعملوا على تنفيذها.

إن تأمين الولادة السليمة، والرعاية للمولود، والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية قبل وأثناء وبعد الولادة، كلها أمور لها نفس منظومة المتطلبات. كما أن الانتقال الرأسي للفيروس ووفيات الأمهات بسبب الإيدز تعكس فشلا هيكليا ينبغي رصده ومعالجته على جميع المستويات. إذا لم نستطع التعامل مع الإيدز في مرحلة الحمل، فإننا لن نستطيع جعل الوضع آمنا.

إن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس حكرا على قطاع الصحة. ونحن نعرف ذلك منذ البداية وعلينا الآن تجديد إدراكنا ذاك. إن الأسباب الهيكلية لغياب المساواة بين الجنسين وعدم تمكين المرأة مرتبطة ارتباطا متينا وسببيا مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مثل ارتباطها بالهدف ٥. وعليه، فإن مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية، والولادة الآمنة، وتمكين المرأة، كلها بحاجة إلى استراتيجيات تعزز بعضها بعضا، كما يجب إدراكها والتعاطي معها مجتمعة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. أمامنا طريق طويل لنجعل من ذلك واقعا معاشا.

تبدأ أولى الخطوات الجادة نحو وضع حد لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بتعزيز حقوق المرأة في التصرف في جسدها وحياتها الجنسية وبالتصدي للمفاهيم الذكورية التي تهدد تلك الحقوق وللعنف الجنسي والعنف القائم على النوع وللممارسات التي تجعل من النساء عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. لم يعد ممكنا أن يكتفي المهتمون بأمر المرأة والمهتمون بأمر الإيدز بالتحدث بعضهم مع بعض، بل هم بحاجة إلى أن يعملوا معا. إن النرويج ملتزمة بالوقوف صفا واحدا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والشركاء الآخرين بهدف جعل السياسات الجنسانية معنية بأمر الإيدز وسياسات الإيدز معنية بالجوانب الجنسانية. ينبغي لقمة الأهداف الإنمائية للألفية أن تعتمد ذلك الالتزام.

علينا، ونحن نخطو إلى الأمام، أن نستفيد مما تعلَّمناه وأن نجعل استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجهرا لرصد وتسريع استجابتنا للأهداف الإنمائية للألفية. تلك هي وسيلة قياس المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وإبراز الحواجز ومواطن الضعف والتهميش في المجتمعات التي لا تولي في العادة اهتماما كافيا لتخطيط الخدمات وتوفيرها. إنها بمثابة الدليل الذي يهتدي به المجتمع

في الاستجابة عن طريق الحوار الاجتماعي وتحسين التفاعل بين توفير الخدمات والطلب عليها. إنها القوة الدافعة للسياسات والحقوق من قبيل الحصول على الدواء بسعر معقول وإصدار التشريعات التي تكفل الحقوق وتبني المقاومة للفيروس عوضا عن استمرار حالة الضعف. إنها مؤشر للأشياء التي تزيد من استدامة الخدمات الاجتماعية أو تضعفها، سواء كان ذلك في مجال الاستثمارات المحلية أو في شكل تعهد عالمي بالمساواة والتضامن. إنها مرآة تعكس وضع المرأة والأوضاع الجنسانية وتدفعنا إلى أن نتفهم أسباب الضعف وغياب المساواة على نحو أفضل في السياق المحلي لكل حالة. لذلك، علينا الآن أن نتابع نمط انتقال فيروس نقص المناعة البشرية في كل سياق على حدة وأن نربط بينه والمؤشرات الجنسانية والصحة الإنجابية والجنسية والحقوق المرتبطة بها.

من التحديات الرئيسية، ونحن نخطو إلى الأمام، بناء جيل جديد من القادة وذلك بإدراك دور الشباب بوصفهم أهم عامل في التغيير والتجديد، قادر على التمكين وبناء القدرة على المواجهة. إنهم بحاجة إلى مساحة لعملهم القيادي، وإن النرويج تشيد بالمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للطريقة التي جعل بها من أمر جيل القيادة الجديد أحد المواضيع الرئيسية التي يوليها اهتمامه.

إننا نرحب بتوصيات الأمين العام في تقريره ونؤيدها ونقف من جانبنا على أتم الاستعداد للمساهمة في تنفيذ ما وعدنا به في إعلان الالتزام والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

علينا في الأشهر القادمة أن نسعى إلى تحقيق التلاحم بين الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستجابة لجميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية ذات المنحى العملي، الواردة بوضوح في الوثائق الختامية لقمة الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتها. ونحن نؤمن بأن تقرير الأمين العام وحوارنا هذا سيساعدان على بناء التزام عريض بين الدول الأعضاء لتعزيز حركة مكافحة الإيدز والاستفادة من أفضل ما أنتجت والتدليل على ما يمكن إنجازه عن طريق المشاركة والقيادة العريضتين اللتين لا تستثنيان أحدا تحت قيادة الأمم المتحدة.

السيدة كافانبو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفد جمهورية تترانيا المتحدة بهذا الاستعراض السنوي لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما يوفره لنا من فرصة لرصد ما أنجز من تقدم في محاربة هذا الوباء الخبيث.

كما نرحب بتقرير الأمين العام في إطار بند جدول الأعمال هذا، الوارد في الوثيقة A/64/735. إن التوصيات الواردة في ذلك التقرير تستحق الدراسة بجدية. كذلك نشيد بالعمل الذي قامت به الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوكالات المشاركة فيه بهدف تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

كذلك نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الكونغو باسم المجموعة الأفريقية.

تواصل حكومة جمهورية تترانيا المتحدة، بحماس بالغ، تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إننا الآن، بفضل الالتزام السياسي والقيادة القوية للرئيس جايكا مريشو كيكويتي، بصدد إنجاز تقدم ملموس في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وسط الشباب والنساء على حد سواء يسير في تناقص، كما حققنا زيادة في عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات الرجعية بما في ذلك النساء الحوامل في سعينا للوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الجنين.

إنه إذن لأمر مشجع أن يعمَّ نفس التقدم الذي نسجله في سعينا إلى محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هنا في تنزانيا جميع أنحاء العالم. إن التحديات الماثلة أمامنا الآن هي تعزيز تلك النتائج وزيادة الدفع الحالي نحو تحقيق أهدافنا بحلول عام ٢٠١٥.

على الرغم من التقدم المحرز على المستوى العالمي في سعينا لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، لا تزال هناك عقبات عديدة يجب علينا أن نتغلب عليها. ذلك أن إصابات جديدة تقع باستمرار على الرغم من الجهود العديدة التي نبذلها، الأمر الذي يلقي الضوء على الحاجة الملحة لإعادة النظر في استراتجياتنا في مجال الوقاية. وفي هذا المجال، فإن على كل بلد أن يتفهم العوامل التي تقف وراء الوباء وأن يحسن استخدام الاستراتيجيات التي اتضحت جدواها. كما أن هناك حاجة للاستمرار في تطوير نُهُج وأدوات جديدة في مجال الوقاية، وبخاصة تلك التي تتصدى لجوانب الضعف البيولوجية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

إن الزيادة المطردة لعدد الإناث المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل هاجسا آخر لوفدي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد أهمية تمكين المرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن توفير فرص التعليم الجيد في بيئة متعاطفة مع المرأة يمثل أيضا استراتيجية أساسية لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد لاحظنا في جمهورية تنزانيا المتحدة أن توفير فرص التعليم للفتيات يؤخر من ممارستهن الجنس وبالتالي من الإصابة بفيروس المناعة البشرية.

ومن المجالات الأخرى التي تتطلب الاهتمام مسألة الموارد المطلوبة للتصدي للفيروس/الإيدز. إن توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، كما ورد ذلك في تقرير الأمين العام، التزام يدوم مدى الحياة. ونحن بحاجة إلى الخطط والموارد المالية لضمان استمرار توفير ذلك العلاج لأولئك الذين يتلقونه فعلا وكذلك لأولئك الذين سيصابون بالعدوى مستقبلا. إننا مدركون للأزمة الاقتصادية الراهنة ولكننا مطالبون بمواصلة الاستثمار في الوقاية من الفيروس وتوفير العلاج للمصابين به ورعايتهم ودعمهم لأن الثمن سيكون أكثر فداحة إذا لم نفعل ذلك. لذلك يجب كفالة استدامة الموارد المخصصة للاستجابة للفيروس/الإيدز.

وأود في هذه المرحلة أن أشيد بشركائنا في التنمية، بما فيهم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل، لما يوفرونه من تمويل مكّن بلدانا عديدة، بما فيها بلدي جمهورية تنزانيا المتحدة، من اتخاذ تدابير وقائية وتوفير الدعم بالعلاج المضاد للفيروسات العكوسة للكثير من أبناء شعبنا المصابين بالإيدز. وإذ أن مؤتمر تجديد موارد الصندوق العالمي على الأبواب، فإننا نحث شركاءنا في التنمية أن يتبرعوا بمزيد من الموارد للصندوق العالمي.

وما فتئ الفيروس/الإيدز يشكل تحديا كبيرا للتنمية، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لكننا نلاحظ أن بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية له تداعيات على هدف مكافحة الفيروس والإيدز والعكس صحيح. لذلك من المهم، ونحن نعمل على بلوغ مختلف الأهداف الإنمائية للألفية، أن نسعى إلى إيجاد الروابط وأوجه التلاحم بينها. كما ينبغي أن تصب نتيجة الاستعراض القادم للأهداف الإنمائية للألفية في الاستعراض الشامل الذي

ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١١ لما تحقق من تقدم في الاستجابة العالمية للإيدز.

وعلاوة على ذلك، وفيما نحن في طريقنا إلى إجراء الاستعراض الشامل، يتحتم علينا الحصول على البيانات والمعلومات الكافية لاستعراض ما أُحرز من تقدم نحو تنفيذ الالتزامات التي حددناها لأنفسنا. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تقديم الدعم إلى الحكومات، بناء على طلبها، لتعزيز جمع البيانات والتقييم وآليات الرصد على كل المستويات.

وعلى الرغم من المكاسب العديدة التي تحققت في تنفيذ إعلان الالتزام والإعلان السياسي، ما زلنا أكثر ما نكون بعدا من بلوغ غاياتنا. إننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود والحفاظ على المكتسبات. وتؤكد حكومة جمهورية تترانيا المتحدة من جديد التزامها الثابت بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

إننا نحدد مناشدة المجتمع الدولي أن يُكَمِّل الجهود الوطنية ويدعمها عن طريق زيادة التمويل وإلغاء الديون ليتسنى استخدام الموارد المخصصة لها لأغراض التنمية الاجتماعية بما فيها الوقاية من الفيروس والإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به. إن في مقدورنا أن نجعل العالم خاليا من الإيدز إذا عملنا سويا بقيادة الأمم المتحدة.

السيدة موليميلي (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن وفد بلدي بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

كما أود أن أعرب تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/64/735) الذي يقدم لنا صورة واضحة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالاستجابة للفيروس/الإيدز على الصعيد العالمي. ويبرز التقرير مواطن الضعف والتحديات كما يطرح توصيات قيِّمة حول كيفية تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق استفادة الجميع من خدمات الوقاية من الفيروس وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم.

يعرض التقرير صورة مختلطة، فهو يؤكد أن المجتمع الدولي قام فعلا باستجابة شاملة وقطع خطوات جبارة في عدة مجالات. لكنه يقر أيضا بوجود فجوة كبيرة بين جهودنا الجماعية حتى الآن والاحتياجات المطلوبة لبلوغ أهدافنا المشتركة بالكامل. وعلى الرغم من بروز مؤشرات إيجابية، يظل وباء الفيروس يتجاوز استجابتنا. وعلى سبيل المثال، تضاعف عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة عشر مرات منذ عام ٢٠٠٥، مقابل كل شخصين يتلقيان العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وتقع خمس إصابات جديدة ستتطلب خدمات ذات صلة بالفيروس في نهاية المطاف.

ومن الواضح أن الأمر يتطلب تعزيزا كبيرا لفرص حصول الجميع على الخدمات ذات الصلة بالفيروس، وبخاصة الفتيات والشباب والنساء والفئات الضعيفة الأخرى. بمعنى آخر، ما لم نكثف بشكل كبير جهودنا الجماعية للتصدي للفيروس/الإيدز فإن بلوغ الغايات والأهداف في ذلك المجال سيظل احتمالا ضعيفا.

ومن العوامل التي تسبب إحباطا مماثلا أنه بسبب الطبيعة المترابطة والمتعاضدة للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة وغيرها من الأهداف الإنمائية الأخرى فإن الفشل في بلوغ الغايات المتعلقة بوقف انتشار وباء الإيدز وعكس مساره سيحكم بالفشل على بقية الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب هذا الأمر تعزيز أوجه الترابط والتآزر في عمليات توفير الخدمات والنظم الوقائية والعلاجية العالية الجودة.

ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متخلفة بشكل كبير وراء المناطق الأخرى في السعي إلى عكس مسار انتشار الفيروس/الإيدز؛ وما لم تتخذ خطوات جذرية لتعزيز التنفيذ، فإن أفريقيا لن تبلغ أهداف التنمية لديها بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وتظل بوتسوانا أحد البلدان الأشد تضررا بالفيروس/الإيدز، الذي ما انفك يشكل مشكلة صحية أساسية وعائقا خطيرا للتنمية. وقد اضطرت الحكومة نتيجة لذلك إلى اتخاذ جملة من التدابير لمكافحة الآفة. وقد نتج عن تنفيذ هذه البرامج بعض الإنجازات المتواضعة في مجال التوعية المستمرة بالفيروس/الإيدز، والوقاية وخفض نسبة الإصابات الجديدة، وخفض عدد الوفيات الناجمة عن الفيروس/الإيدز وخفض عدد اليتامى جراء الإيدز.

وتظل الوقاية عماد الاستجابة الوطنية للوباء في بلدنا. كما أن الخضوع للفحص بغية تيقن الشخص من حالته مكون أساسي في جهود الاستجابة الوطنية. وفي هذا الصدد، أدخل في عام كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ نظام الفحص التلقائي لجميع المرضى الذين يزورون المرافق الصحية في بوتسوانا. إن عدد الأشخاص الذين يتلقون اليوم تلك الخدمة، بما في ذلك في مراكز الفحص الطوعي وتقديم المشورة، أكثر بكثير من أي وقت مضى. وقد كان لكل ذلك أثر إيجابي على استخدام برنامج منع انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال وبرامج علاجية أخرى.

وأُنشئ البرنامج الوطني لمنع انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال منذ ١٠ أعوام، وقد أحرز أيضا تقدما ملموسا بتقديم الخدمات لأكثر من ٩٢ في المائة من الحوامل المحتاجات لتلك الخدمات، الأمر الذي قلل كثيرا من انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال في بوتسوانا. ومن المميزات الأخرى لاستراتيجيتنا الاستجابة الوطنية لدينا لمكافحة الوباء توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، حيث تم توفير العقاقير المضادة لتلك الفيروسات بدون مقابل لكل مواطن يحتاج إليها.

لا تزال بوتسوانا تواجه جملة من التحديات على الرغم من التقدم الذي حققته في الوفاء بالتزاماتها الواردة في الإعلان السياسي. وتشمل تلك التحديات العوائق في طريق تنمية قدرات الموارد البشرية وارتفاع أسعار العقاقير التي تفوق مواردنا الشحيحة. ولتحقيق هذا الهدف، لا تزال استدامة برنامج العلاج لدينا وتوفيره بأسعار ميسورة على المدى البعيد، بل استجابتنا الوطنية ككل، مسائل تثير بالغ القلق لوفد بلدي.

وفي الختام، يبقى للفيروس/الإيدز تحديا عالميا. وكل روح تُفقد بسبب الوباء أمر لا مبرر له. ويملك المجتمع الدولي على نحو جماعي الموارد المطلوبة والمعلومات والدراية الكافية لدحر الوباء بنجاح. إن حكومتي تأمل أن نستمر في القيام بكل ما بوسعنا لحشد الجهود العالمية لمكافحة الفيروس/الإيدز.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، من دواعي سروري أن أتقدم إليكم وللأمين العام بالشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة الهامة. كذلك أتقدم بالشكر لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز على الجهود المبذولة في ذلك الصدد. وأود اليوم أن أؤكد حرص دولة قطر على تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

إن دولة قطر، على الرغم من معدلات الإصابة المنخفضة نسبيا في الدولة، أخذت على عاتقها مهمة تنفيذ

ما انبثق عن إعلان الالتزام، فقد اتخذت عدة إجراءات كان أولها إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. لقد قامت اللجنة منذ إنشائها بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة، من قبيل برنامج بناء القدرات الوطنية، والبرامج الوقائية التي نفذتها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشملت دورة تدريبية للعاملين مع الشباب، بمن فيهم القادة الدينيون. وتم التعاون بين اللجنة الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع استراتيجية وطنية موسعة وشاملة لمكافحة المرض في دولة قطر، على نحو يؤدي إلى الحد من تفشيه وإبقائه عند مستوى متدنٍ. وقامت الدولة باعتماد سياسات وبرامج تتناسب مع مبادئ وقيم المجتمع الدينية النابعة من الشريعة الإسلامية السمحاء، وتقديم الدعم الشامل للمصابين بالفيروس وأسرهم، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمضادات الفيروسية للجميع وبدون تمييز وبشكل مجاني.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة آتيموفا (كازاخستان).

لقد اطلع وفدي بلادي على تقرير الأمين العام. ونود هنا الثناء على الجهود المبذولة في إعداد هذا التقرير. ولفت نظرنا إلى أنه يوجد تراجع في عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ١٧ في المائة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨. وكانت هناك بعض المؤشرات الأخرى الإيجابية التي على الرغم من صغرها بالنسبة لحجم المشكلة، إلا أنها يجب أن تحفزنا على العمل والالتزام بشكل أكبر من أجل مكافحة هذا المرض. ومن الملفت للانتباه أيضا أن فيروس نقص المناعة البشرية ما زال يشكل السبب الرئيسي للوفيات في أوساط النساء في العالم أجمع. وهو سبب رئيسي لأمراض الأطفال ووفياتهم في الأماكن التي ترتفع فيها نسبة الإصابة. وما زالت الوصمة والتمييز يلاحقان المصابين بالمرض، مما يشير إلى تعاظم الدلائل التي تشير إلى عدم كفاية الجهود والاستثمارات الموجهة في إطار مواجهة الانتشار الواسع لمرض الايدز. وما زالت بلدان عديدة لم تضع أقدامها بعد على بداية الطريق المفضي إلى الوفاء بالتزاماتها العالمية. لذلك من الضروري أن نجدد التزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا، ونسرع جهودنا الفردية والجماعية في تنفيذها لمواجهة هذا المرض، وذلك من خلال تقوية آليات التمويل القائمة وتعزيزها وضمان استمرار الدعم المطلوب للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

ونود هنا أن نؤكد على أهمية توخي المرونة في النُهج الوطنية المتبعة لمكافحة المرض والوقاية منه، إذ يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود قالب واحد يمكن أن تتبعه جميع الدول في إطار تنفيذ الالتزامات. فالاختلافات الدينية والثقافية تحتم وجود خطط واستراتيجيات مختلفة لمواجهة هذا المرض، حيث أن دولة قطر لديها تجربة ناجحة في تسخير السياقين الديني والثقافي في برامج التوعية من خلال التعاون مع القادة الدينيين. وعليه نحث برامج الأمم المتحدة على مواصلة التعاون مع الدول في إطار تطوير هذه النوعية من البرامج بشكل يتفق مع احتياجات المجتمعات المحلية وقيمها الدينية والثقافية.

السيدة ساهوسارونغسي (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس على قيادته المقتدرة لدورة الجمعية العامة هذه. كذلك أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/64/735). أود أيضا أن

أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام بوصفه رئيسا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تايلند عضو فيها.

إننا نوشك على الاقتراب من الموعد النهائي الذي التزمنا به لتحقيق هدف حصول الجميع على العلاج بحلول نهاية هذا العام. وفي أيلول/سبتمبر من العام المقبل، سوف تقوم الدول الأعضاء باستعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان التزام عام ٢٠٠١ والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦. وفي شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، سوف نستعرض أيضا التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية والذي يتضمن التزاما بوقف وباء الفيروس/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥.

إن تايلند لا تزال، كما كانت على الدوام، ملتزمة التزاما شديدا بمسألة الفيروس/الإيدز. لقد حدد الأمين العام في تقريره التآزر والترابط بين العمل بطريقة شاملة نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وإحراز تقدم بشأن التزاماتنا بشأن الفيروس/الإيدز. ونعتقد أن فهمنا لتلك الروابط يلعب دورا هاما في نجاحنا وسوف يظل يوجه سياساتنا وممارستنا.

ستواصل تايلند التركيز على الوفاء بالتزاماتنا لتحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠ وكذلك التزاماتنا الأخرى لما بعد عام ٢٠١٠. ومنذ أن انتخب رئيس وزرائنا الحالي، السيد ابهيسيت فيجيرا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ما برحت إدارته تنتهج سياسة دعم قوية لاستراتيجيتنا الوطنية بشأن الإيدز، تجري حاليا إعادة صياغتها بوصفها خطة مسرعة. وعلاوة على ذلك، أقرت إدارته بوضع تركيز متجدد على الوقاية من الإيدز. وفي ذلك الصدد، يجري حاليا إحياء حملة تايلند لتوزيع الرفالات مجانا، وهي حملت انطلقت في مطلع التسعينات وحققت نجاحا باهرا، مما أدى إلى إتباعها في العديد من البلدان الأخرى بوصف ذلك نموذجا يحتذى.

إن السبب في تسريع مكاسبنا وإحياء ممارسات سابقة، على الرغم من استجابتنا الوطنية حتى الآن ما فتئت قوية وتحقق نجاحا مستمرا، هو أننا نقر بأن هذا الوباء يتطور باستمرار وبأن علينا مضاعفة جهودنا بشأن الوقاية للوصول إلى المجموعات الجديدة الناشئة من الشباب والشابات الذين يزدادون عرضة للإصابة بالفيروس. وفي ذلك الصدد ما برحنا نواصل تعزيز تركيزنا على الاتصال بالشباب والنساء اللواتي يقعن ضحايا العنف وكثيرا ما تجدن أنفسهن أيضا في بيئات أكثر عرضة من المألوف إلى الفيروس والإيدز.

إن تايلند، بالتوازي مع جهودنا المحلية، ما برحت تعلق أهمية على العمل مع مجموعة الآسيان وغير ذلك من البلدان في المنطقة وخارجها. كذلك نعتزم مواصلة تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي يؤدي عملا رائعا في الميدان لزيادة درجة الوعي وتبادل أفضل الممارسات والمعرفة الفنية والخبرة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتقديم الرعاية. وفي ذلك الصدد، نحن محظوظون لإتاحة الفرصة لنا للعمل مع بلدان في آسيا وأفريقيا.

وسوف تواصل تايلند مساهمتها في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن نعتز بأننا تبرعنا إلى الصندوق منذ إنشائه لدعم البرامج المهمة في مختلف أنحاء العالم على أساس الخطط والأولويات الوطنية.

لقد عمق وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعينا بمدى كونه معوقا كبيرا لمجالات أخرى أساسية بالنسبة

للبلدان النامية. وما زالت هذه الآفة المستعصية تستترف قوة وحيوية أجيالنا القادمة. ونحن بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى نهج يتناول المسألة بطريقة كلية تفسح مجالا واسعا لمشاركة جميع أصحاب المصلحة وكل فئات المجتمع.

وتتطلع تايلند إلى العمل مع جميع البلدان الشريكة ووكالات الأمم المتحدة لكي نحقق جميع أهدافنا معا.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

في عام ٢٠٠١، حينما اعتمد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجهت الدول الأعضاء رسالة أمل إلى العالم من خلال التسليم بأننا نملك القدرة على تخفيف الآثار المدمرة لهذا الوباء إذا ما توفرت الإرادة الكافية وزادت الموارد. ولسوء الطالع، على الرغم من أن أغلبية البلدان أحرزت تقدما، ما زالت هناك أرواح عديدة يتعين إنقاذها، وهناك حاجة إلى كفالة الحصول الشامل على الوقاية والعلاج والرعاية من مرض الإيدز وإدماج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إن العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة، والصحة والتعليم، قد تم إثباتها بوضوح. ولذلك السبب هناك حاجة إلى اتخاذ نهج متعدد التخصصات ومشترك بين القطاعات والثقافات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أساس المنظور الجنساني وحقوق الإنسان.

وعلى ذلك الأساس، فإننا في نيكاراغوا ننفذ برنامجا نموذجيا للرعاية الصحية للأسرة والمجتمع المحلي، وهو يعزز الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية على المستوى الشعبي من خلال ربط شبكة نشطاء رفاه المجتمع، والقابلات، وزعماء السكان الأصليين، والحركات الاجتماعية ومكاتب سلطة المواطن. كما أننا اتبعنا نهجا شاملا للرعاية الصحية على أساس الاستجابة المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أدى ذلك إلى توسيع مشاركة الأطراف الفاعلة في العلاج المتسق المضاد للفيروسات الرجعية وإلى تخفيض ملحوظ في أخطار انتقال الإصابة لدى فئات معينة.

إن سياسة تقديم الخدمات المجانية في إطار نظام الصحة العامة، المتميز بإزالة الرعاية الصحية الخاصة والرسوم على من يحتاجون إلى تلك الخدمات، قد تركت أثرا هاما على علاج المرض. ويوجد حاليا في نيكاراغوا ما يقارب ٤ ٠٠٠ حالة إصابة بالفيروس، ومن بين تلك الحالات ما يقارب ١ ٠٠٠ شخص تم ضمان علاجهم. كما حدثت زيادة كبيرة في عدد مراكز العلاج، ففي مقابل ثلاثة مراكز في عام ٢٠٠٧، يوجد حاليا ٢٧ مركزا، حيث يستطيع الأشخاص المصابون بالفيروس تلقي العلاج وإجراء فحوص المتابعة.

وقد دخلت نيكاراغوا طرفا في اتفاقات تعاون دولية تمكننا من تقديم العلاج المضاد للفيروسات الرجعية للأطفال والنساء الحوامل عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبالتحديد مع البرازيل. كما أن الاقتراح الفني للمشروع المعنون ”نيكاراغوا المتحدة في تنسيق الجهود لاحتواء الوباء“ قد تلقى دعما فنيا من حكومة كوبا الشقيقة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومن شعب وحكومة دوقية لكسمبرغ الكبرى، وحظي كذلك بمشاركة فعالة من جانب منظمات المجتمع المدني.

وفي عام ٢٠٠٩، عقد المؤتمر الوطني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بوصفه مبادرة لتعزيز الاستجابة الوطنية للفيروس/الإيدز من خلال زيادة الوعي به. وكان إنجاز

المؤتمر هو استعراض التزامات وتطورات الاستجابة الوطنية في ضوء المؤشرات التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك في ضوء انعقاد مؤتمر أمريكا الوسطى الخامس بشأن الإيدز والإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

وقد جرى تشجيع استراتيجيات الوقاية، مثل تنظيم معارض الصحة في المجتمعات المحلية بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. كما أن الأنشطة المضطلع بها في المدارس لكبح حالات الحمل غير المرغوب فيها والإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي يجري تنسيقها مع وزارة التعليم. وبالمثل جرى تشجيع تأسيس نوادي الشباب لتعزيز الوقاية والتثقيف.

وقد أدمج التعليم الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية بوصفه جزءا من التربية الجنسية العامة في إطار مناهج التعليم البديل، بما في ذلك في فصول التدريس الخارجية وفصول عطلة نهاية الأسبوع التي تستهدف الشباب بشكل أساسي. وبالإضافة إلى وضع المناهج، تم إعداد الكتب الدراسية والمواد الإرشادية للتدريس. وقد وضعت استراتيجية منع الانتقال من الأم إلى الطفل، وهي تشكل الأساس لإدماج إدارة فيروس نقص المناعة البشرية في العلاج الشاملة لأمراض الأطفال في إطار نهج كلي وشامل.

وقد أسهمت وزارة الصحة إسهاما كبيرا في تذليل العقبات التي تواجهها النساء في الحصول على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه ووضعت بروتوكولات للرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين والنساء الحوامل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أضفي طابع اللا مركزية على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية فأسندت إلى وحدات للرعاية الصحية ووسع نطاق الفحص السريع للفيروس. وتتاح حاليا، بشكل أوسع نطاقا، المعدات الكاشفة في جميع مراكز الرعاية الصحية، ويقدم ١٧ مركزا في البلد العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وفي عام ٢٠٠٩، قدمت ٢٩ وحدة رعاية صحية، من المستشفيات إلى المراكز الصحية، العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

وتتوافر حاليا القدرة على التشخيص وإجراء الاختبارات التي تؤكد نتائج التشخيص ومراقبة الجودة. وتوجد ستة مختبرات إقليمية موزعة على العدد نفسه من المستشفيات، وهناك شبكة مختبرية في أكثر من ١٥٣ منطقة للرعاية الصحية الأولية، وهي مزودة بالمختبرات والكاشفات والموظفين المدربين، وهي قادرة على إجراء الاختبارات السريعة لفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أكملت وزارة الصحة، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضع شبكة للكشف المبكر عن فيروس نقص المناعة البشرية في النساء الحوامل، مما أدى إلى زيادة عدد الفحوصات للسيدات الحوامل. وقد اتسعت التغطية بنسبة ٣٠ في المائة وفقا لإجراء مراقبة الجودة الذي قام به مركز نيكارغوا الوطني للفحص والإحالة. كما أجريت الفحوصات في مراكز الراعية الصحية، بما في ذلك في عدد من المجالس البلدية.

وستواصل نيكاراغوا السعي إلى تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بهذا الشأن. وبالمثل، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى حشد الموارد الدولية وعلى ضرورة أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما الهدف ٦.

السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية على إتاحة

الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة اليوم في مناقشتها السنوية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لا تزال الولايات المتحدة تحتل موقعا قياديا في المكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة الناس، وبخاصة بين شعوب العالم الأكثر فقرا، ينبع من القيم الأمريكية ومن الرغبة في خدمة أمننا الجماعي. وذلك هو السبب الذي دفع الرئيس أوباما إلى تبني مبادرة شاملة للصحة العالمية بتكلفة قدرها ٦٣ بليون دولار على فترة ستة أعوام لمساعدة البلدان الشريكة على تحسين صحة شعوبها باتباع نهج متكامل. ويشمل ذلك النهج خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ لإغاثة المصابين بالإيدز بوصفها حجر الزاوية لمبادرة الرئيس للصحة العالمية. وكجزء من تلك المبادرة، وعلى الرغم من الظروف المالية الصعبة للغاية، نقوم بزيادة التمويل لخطة رئيس الولايات المتحدة لإغاثة المصابين بالإيدز. فقد طلب الرئيس في ميزانيته زيادة الموارد للخطة للسنة المالية ٢٠١٠ والسنة ا لمالية ٢٠١١، علما بأن الزيادة المطلوبة للسنة المالية ٢٠١١ هي أضخم زيادة يطلبها الرئيس في ميزانيته حتى يومنا هذا، ومن المقرر أن يشهد البرنامج تناميا في الأعوام القادمة.

ومع ذلك، فإن معيار النجاح ليس حجم ما ينفق من أموال بقدر ما هو عدد الأرواح التي تم إنقاذها. لقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون مباشرة علاجا مضادا للفيروسات الرجعية في عام ٢٠٠٩ من ١,٦ مليون شخص إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون. كذلك سيواصل عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج في الأعوام القادمة الارتفاع حتى يبلغ الهدف المحدد للبرنامج وهو توفير العلاج لأكثر من ٤ ملايين شخص. إن إنقاذ الأرواح يتطلب اتباع نهج شامل لا يقتصر على المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وحدهم بل يشمل أيضا الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة به. ويجب أن يقوم ذلك النهج على إدراك دور الأمراض الأخرى، وصحة الأم والطفل، وقوة النظم الصحية، بصفة عامة في إنقاذ الأرواح وتعزيز المكتسبات الصحية.

ستعمل الولايات المتحدة عن طريق مبادرة الصحة العالمية على ضمان التكامل بين استثماراتها الصحية العالمية بحيث تتيح فرصا لتوفير خدمات صحية طويلة الأمد للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يعيشون في المواقع المشمولة بخطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ لإغاثة المصابين بالإيدز وللمصابين الذي يتعاملون مع برامج صحية أخرى.

ينبغي أن نجعل من الوقاية والتركيز على المرأة محور جميع جهودنا. ويقوم برنامج خطة رئيس الولايات المتحدة لإغاثة المصابين بالإيدز على الاقتناع بضرورة إعطاء الألوية القصوى لجهود الوقاية التي أظهرت جدواها والمصممة خصيصا لتلائم الأوبئة في بيئتها المحلية. وبالنظر إلى الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية على النساء والفتيات، يجب أن نعمل على مواءمة جميع البرامج مع احتياجاتهن.

إن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عامل مركزي لبلوغ الأهداف الرابع والخامس والسادس من الأهداف الإنمائية للألفية. وحيث أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل السبب الرئيسي للوفيات النفاسية على الصعيد العالمي، فإن له أثارا مدمرة على النساء والأطفال. إن نجاح خطة رئيس الولايات المتحدة والبرامج الأخرى كان مفتاحا لإحراز التقدم ليس في الهدف ٦ المتعلق بمحاربة الأمراض الرئيسية فحسب بل أيضا الهدف ٤ المتعلق بخفض وفيات الأطفال والهدف ٥ المتعلق بتحسين صحة الأمهات. لقد أنقذت البرامج الفعالة حياة النساء والأطفال عن طريق الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وتوفير العلاج ضد الفيروس والرعاية وكذلك عن

طريق إنشاء النظم الصحية والبرامج المجتمعية التي توفر طائفة عريضة من الخدمات.

إذا أردنا الانتصار في هذه المعركة، علينا جميعا أن نوحد صفوفنا ليسهم كل منا بنقاط القوة التي يتفرد بها. ينبغي لكل بلد أن يؤدي دورا قياديا بما في ذلك عن طريق توفير ما تسمح به إمكاناته من موارد. وكجزء من دعمنا للملكية الوطنية، نقوم بتقديم المساعدة للحكومات الشريكة بهدف تحديد الاحتياجات التي لم تلق استجابة بعد، وتحديد الأولويات ضمن تلك الاحتياجات، وتوحيد تدفقات التمويل المختلفة بما فيها المقدمة من ميزانياتها الوطنية قدر المستطاع بغية مقابلة تلك الاحتياجات.

ينبغي ألا تؤدي المساعدة الإنسانية التي يقدمها المانحون إلى إضعاف التزامات البلدان في مواجهة الوباء، بل على العكس ينبغي أن تكون إضافة إلى جهودها. إن الصندوق العالمي آلية رئيسية لمقابلة الاحتياجات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان ذات الموارد المحدودة؛ وبالإضافة لكون الولايات المتحدة من أكبر المساهمين في الصندوق العالمي على الصعيد القطري، فإنها أيضا تدعمه عن طريق دعم عملية التخطيط والمساعدة الفنية لتسهيل تنفيذ المِنَح.

إن مسؤولية الاستجابة مسئولية مشتركة. وتقدم الولايات المتحدة أكثر من نصف المساعدة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقدمة من الدول المانحة، ولكنها ينبغي ألا تكون المَورِد الوحيد في أي بلد ما. في العديد من البلدان يفوق حجم الاحتياجات للعلاج والوقاية والرعاية مجموع الموارد التي توفرها حاليا مصادر التمويل مجتمعة. إننا منخرطون في حوار فعال مع المجتمع العالمي بشأن واقع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والحاجة الماسة التي لم تُلَبّ بعد إلى توفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسؤولية المشتركة عن الاستجابة. ومن الواضح أننا بحاجة إلى حشد مزيد من الالتزام من مصادر أخرى، بما فيها الحكومات وبلدان مانحة أخرى والقطاع الخاص. بمثل تلك الجهود، ومن خلال جلسات مثل جلستنا هذه، سيكون بوسع الأمم المتحدة مواصلة عملها مع المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الصحية الماثلة.

السيد سبارير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/64/735) الذي يتضمن آخر المستجدات في الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استعدادا، بشكل خاص، لمؤتمر القمة القادم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية إحدى أهم أولويات المجتمع الدولي، وهي أولوية تؤيدها ليختنشتاين تماما. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما برح يسبب معاناة كبيرة في جميع أنحاء العالم، مخلفا آثارا مدمرة على التنمية وحقوق الإنسان. نحن مع الرأي القائل إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة شاملة لعدة قطاعات. إن تحقيق تقدم ذي مغزى في ذلك المجال سيجعل في مقدورنا بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية وليس الهدف السادس وحده.

لا بد أن نقر بأنه قد تم إحراز تقدم كبير في مكافحة هذا الوباء. على سبيل المثال، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٣٠ بالمائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بأعلى معدل إصابات وهو الذي سُجِّل عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فلسنا حاليا في المسار الصحيح نحو دحر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من النجاح الملحوظ الذي أحرزته فرادى البلدان فإننا نواجه خطر الفشل في تعميم الحصول على

العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠.

من أجل أن نفي بالتزاماتنا، علينا أن نعي البعد الجنساني للمسألة. إن النساء عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة غير متكافئة وينبغي التصدي لوضعهن تحديدا. فعلى سبيل المثال، يتضح أن توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع يسهم في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وبوجه خاص في القضاء على انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. إن التصدي لمشكلة عدم المساواة بين الجنسين في إطارها الأوسع يكفل توجيه برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نحو الاحتياجات المحددة للنساء من قبيل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتعزيز الرعاية السابقة للولادة وتوفير الخدمات للمشتغلات بالجنس.

نتفق مع الأمين العام فيما ذهب إليه من أن جهودنا الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تسترشد بالمعايير والقيم المجسدة في إعلان الألفية والصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان وبخاصة مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية المتعلقة بعدم التمييز والمشاركة المجدية والمساءلة. إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واجب إلزامي من واجبات حقوق الإنسان بقدر ما هي شأن صحي وإنمائي.

إننا نلاحظ أن العديد من البلدان تسهم بشكل إيجابي في وضع حد للوصمة التي تلازم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفئات المعرضة أكثر من غيرها للإصابة بالفيروس وذلك برفع القيود المفروضة على السفر وإلغاء تجريم المثلية الجنسية. إلا أننا في الوقت نفسه نشعر بالقلق حيال الوضع القانوني والفعلي في بعض الدول فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمتعاطيي المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلات بالجنس وبخاصة الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال. إننا نشاطر الأمين العام مشاعر القلق حيال التجريم الواسع بشكل مفرط لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وحجب الوقاية والعلاج عن السكان الأكثر عرضة للإصابة والتدابير التمييزية الأخرى.

إن الاستجابة الكاملة والفعّالة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقتضي التصدي لبعد الوباء المتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي والوصمة والتمييز – فعلى سبيل المثال، من خلال المشاركة ذات المغزى لمن يعانون من الإصابة بالفيروس في البرامج الوقائية.

والأمين العام محق تماما عندما يقول إن اتباع الأساليب المعتادة في العمل لم يعد مقبولا فأمامنا أقل من خمس سنوات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولم يبق سوى شهور قليلة للقيام بجهد أخير للوفاء بالوعد الذي قطعناه في إعلان الالتزام بتوفير الحصول على علاج الإيدز للجميع بحلول نهاية هذا العام. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة.

وفي عام ٢٠٠٩، مرة أخرى فاقت مساهمة ليختنشتاين في الجهد العالمي لوقف وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المساهمة التي تقدمها للميزانية العادية للأمم المتحدة. إننا نقدم التبرعات إلى الصندوق العالمي ولبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى مشاريع منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تركز على الإيدز. وفي هذا المنعطف الحاسم، ندعو جميع الدول إلى تجديد جهودها للتصدي للوباء، وبالتالي توجيه رسالة مفادها أن العالم متمسك بالتزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

السيد إقبال أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بنغلاديش أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

ونود، كذلك، أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل على التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/64/735).

لم يعد أمامنا سوى خمس سنوات حتى نصل إلى نهاية المهلة الزمنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وما زلنا نجد أن ٢,٧ ملايين شخص قد أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٨ وحده. ولكي نحقق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نحول ذلك الرقم إلى صفر، وهو ما يبدو مهمة مضنية. ولكننا تلقينا بعض المؤشرات الإيجابية للغاية من تقرير الأمين العام، الذي أشار، في جملة أمور أخرى، إلى تسجيل انخفاض بنسبة ١٧ في المائة في العدد السنوي للإصابات منذ عام ٢٠٠١. وفي ذلك الصدد، نود أن نشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جهوده.

وغني عن القول إنه يتعين علينا أن نضاعف جهودنا في مجالي الوقاية والعلاج. ولا يوجد بديل للوقاية سوى زيادة الوعي الجماهيري على المستوى الشعبي. ويكتسي دور وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب الحكومات الوطنية، أهمية بالغة.

لقد لاحظنا في تقرير الأمين العام أن الكثير قد تحقق خلال السنوات الخمس الماضية في مجال العلاج فقد حصل أربعة ملايين شخص على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام ٢٠٠٨، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٠ أضعاف. وهذا أمر مشجع ولكنه لا يكفي. فلا بد من تحقيق تخفيض إضافي في أسعار الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية لكي يتمكن المحتاجون إليها من تحمل تكلفتها. إن الأسعار المرتفعة إلى حد كبير لأدوية الخيار الثاني والثالث تمثل مسألة أخرى لا بد من معالجتها.

وحسبما ورد في تقرير الأمين العام، فإنه في عام ٢٠٠٨، كانت كمية الموارد المتاحة لفيروس نقص المناعة البشرية ١٥,٦ بليون دولار، ولكننا سنحتاج بحلول نهاية هذا العام إلى ٢٥ بليون دولار. وفي ذلك الصدد، نود أن نحث مجتمع المانحين على الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لكي نتمكن من تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المترابطة الأخرى.

لقد كشفت حالة الإصابة الأولى بفيروس نقص المناعة البشرية في بنغلاديش في عام ١٩٨٩. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت في بنغلاديش ١ ٤٩٥ إصابة مُبلَغ عنها بالفيروس و ٤٧٦ حالة إصابة بمرض الإيدز، وقد توفي من بينهم ١٦٥ شخصا. وبحكم تعريفها، تعتبر بنغلاديش بلدا منخفض الانتشار، ولكن توجد فيها مستويات شديدة الارتفاع من مظاهر السلوك المتسم بالمخاطرة التي تجعلها معرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن عام ١٩٨٩، وضعنا برنامجا وطنيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقول عن طريق الاتصال الجنسي يهدف إلى مكافحة الفيروس. وكانت المنظمات غير الحكومية قد بدأت البرنامج وأدارته، وبعد ذلك تطورت شراكات قوية فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمانحين بغية تيسير التدخلات الشاملة التي تستهدف أكثر الأشخاص تعرضا لخطر الإصابة وفئات السكان الناقلة للإصابة وتشمل هذه الفئات النساء المشتغلات في مجال الجنس وزبائنهن، ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال والمهاجرين والعاملين في مجال النقل. وبصفة عامة تشمل حزمة التدخلات استخدام الرفالات، وإدارة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والالتهابات، وتبادل الإبر والحقن وإزالة الآثار السمية، وتثقيف الأقران، والتربية

الصحية والإرشاد ومرافق الراحة والاستجمام، وتوعية المجتمع وأنشطة الدعوة على المستوى المحلي.

وقد ساعدتنا جميع تلك الجهود حتى الآن على احتواء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بنغلاديش، ولكننا لا نستطيع التراخي. وفي ذلك السياق، نحاول توجيه تركيز أقوى على الوقاية. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على الدور الذي تؤديه المنظمات الدينية وقادتها في زيادة الوعي والتعاطف مع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إننا نؤمن بأن الروابط الأسرية القوية والقيم الاجتماعية والدينية والأخلاق تؤدي دورا رئيسيا في مكافحة هذا الخطر العالمي.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

في عام ٢٠٠١، أي بعد عشرين عاما من الاعتراف لأول مرة بهذا الالتهاب الفيروسي كوباء، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد ساعدتنا تلك الوثيقة التاريخية على تصميم وتنفيذ التعاون الدولي للحد من انتشار العدوى وعلاج المصابين. وبعد مرور خمسة أعوام منذ ذلك الوقت، كررت الدول الأعضاء تأكيد التزامها وحددت الهدف الأساسي لتحقيق حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠. وذلك هو الهدف الذي ينبغي لنا أن نركز عليه.

وعلى الصعيد المحلي، اتخذت البرازيل كل خطوة ممكنة لتحقيق ما بشر به على أرض الواقع. وعملنا بلا هوادة لتحويل حصول الجميع على الخدمات إلى واقع ولتوفير الأدوية المجانية أو المعقولة التكلفة والعلاج للجميع. وكانت النتائج غنية عن البيان، وأظهرت أن التكلفة والتغطية عنصران حاسمان في كسب المعركة ضد الإيدز، ولا سيما في البلدان النامية.

ونجتمع اليوم لتقييم التقدم المحرز. ولذا يجب أن نقيّم كيف أثرت إجراءاتنا الجماعية والوطنية على حياة الشعوب وحدت من انتشار الإصابة وخففت آثارها المريرة وأسهمت في تحقيق مستويات حياة أفضل. إن الحملة الدولية التي قادت إلى اتخاذ إجراءات في الأمم المتحدة تبين مدى ما يمكن إنجازه عندما تتكاتف الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في جهود التصدي لتهديد عالمي خطير.

وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء، نجد أن السجل كان إيجابيا تماما. فقد انخفضت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ١٧ في المائة، ويتلقى ٤ ملايين شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. ومن خلال التصدي المباشر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أسهمنا في تعزيز نظم الرعاية الصحية الوطنية وتركنا أثرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن النجاح النسبي لجهودنا حتى الآن ينبغي ألا يكون ذريعة للتقاعس بل حافزا لمواصلة المسيرة.

وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويجب منع وقوع إصابات جديدة. ويجب أن يتوقف تماما الانتقال الرأسي للإصابة. ويجب تحسين مستوى حياة من يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويجب أن نكافح التمييز والوصم. كما يجب زيادة التمويل. ويجب أن يحصل الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ولا يوجد طريق سهل إلى الحد من حالات الضعف. وينبغي أن تكون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والسلع والإمدادات منتشرة على نطاق واسع ومجانية أو معقولة التكلفة. ويجب أن تكون حماية الحقوق الجنسية والإنجابية أمرا بديهيا. وينبغي للأمم المتحدة والحكومات الوطنية أن

تنفذ سياسات عامة لتوفير التربية الجنسية، التي تراعي نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية، للشباب والشابات.

وقد لجأت الحكومة البرازيلية، بدعم المجتمع المدني، إلى انتهاج سياسات ابتكارية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، بالتواصل مع ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبتوفير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية مجانا لمن هم بحاجة إليها. ونتيجة لذلك، استقر معدل الإصابة بالإيدز في البرازيل وأخذ حاليا بالانخفاض. وقد خفض إلى معدل النصف تقريبا عدد الأطفال المصابين دون سن الخامسة من خلال الوقاية من انتقال الإصابة رأسيا. وأدى الوصول الشامل والمجاني إلى العلاج المضاد للفيروسات الرجعية في نظام الصحة العامة منذ عام ١٩٩٦ إلى إطالة العمر المتوقع بمعدل الضعف، وإلى تحسين مستوى الحياة لمن يعانون من الإصابة بالفيروس ومرض الإيدز، وأدى كذلك تخفيض الحالات التي تستلزم العلاج في المستشفيات بنسبة ٨٢ في المائة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تواجه البرازيل الآن خطر تأنيث المرض. والخطة الوطنية للتعامل مع تأنيث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والتي وُضعت بشراكة مع المجتمع المدني والعاملين في المجال الصحي، تراعي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسهم في جعل المرأة أكثر عرضة للإصابة. ومن بين العقبات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها تقييد إمكانية الحصول على الرفالات الأنثوية وعدم كفاية الاستثمارات في تحسين هذه الرفالات تقنيا.

والحصول على الرعاية الصحية حق دستوري في البرازيل. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها حكومات أخرى مؤخرا لتوسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية ونعتقد أن الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ينبغي لهما تشجيع ودعم تعزيز نظم الرعاية الصحية للجميع، وخاصة في البلدان النامية.

والبرازيل تعطي الأولوية للصحة في مجال التعاون الدولي. فنحن من الأعضاء المؤسسين للمرفق الدولي لشراء الأدوية، وهو مبادرة تساعد على زيادة إمكانية الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل. وأقامت البرازيل شراكة مع حكومة موزامبيق لبناء مصنع للمستحضرات الصيدلانية لإنتاج أدوية عامة مضادة للفيروسات العكوسة. ونشارك في مشاريع في بوتسوانا وغانا ونيجيريا وزامبيا. وتعمل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، من خلال مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع، مع حكومة بوروندي من أجل تعزيز بنيتها الأساسية وقدراتها الوطنية وللمساعدة في بناء مركز صحي يُكرس لخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المرضى.

ويتوقف إنتاج المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية بدرجة كبيرة على الحوافز الحكومية ويجب منح الأولوية للأدوية الضرورية لعلاج أكثر الإصابات والأمراض شيوعا بين مواطني هذه البلدان، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة السعي حثيثا إلى توفير العناصر والأدوية المستوردة الأقل تكلفة وتمويل ذلك وتشجيعه. ونعول على دعم المجتمع المدني في النهوض بهذه القضية.

وفضلا عن ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعبئة الجهود ووضع حد للتدابير الحدودية والحواجز التجارية غير العادلة التي تعوق الحق المشروع للبلدان النامية في إنتاج الأدوية الجنسية أو المنخفضة التكلفة بشكل قانوني وفي

الحصول عليها. وتثير بالغ القلق التطورات الأخيرة، مثل إبرام اتفاقية مكافحة التزوير التجاري التي قد تعوق حصول البلدان النامية على أدوية أقل تكلفة.

والبرازيل تؤيد الحق في الاستفادة على الوجه الأكمل من الأحكام الواردة في إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة ومن الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية. كما نؤيد التنفيذ الكامل لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢٤ بشأن الحصول على الأدوية في سياق حق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

وختاما، يتعين علينا أن نتدبر الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة. وحتى الصندوق العالمي الناجح لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي ظهر باعتباره أداة فعالة لتوفير الدعم المالي للرعاية الصحية، ليس محصنا أمام أوجه القصور. ويواجه الصندوق حاليا فجوة في التمويل قدرها ٤ بلايين دولار على الأقل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستتاح للدول الأعضاء، وخاصة البلدان المانحة، فرصة لتجديد التزاماتها خلال اجتماع لتجديد الموارد يعقد لمعالجة الاحتياجات المالية للصندوق العالمي في الأجل الطويل. وعدم المحافظة على مستويات الإنفاق سيقوض بدرجة كبيرة الإنجازات المتحققة حتى الآن وسيعرض للخطر التقدم المحرز بشق الأنفس في مكافحة الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

السيد بينيه (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم بعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١، أقر رؤساء الدول والحكومات بقلق بالغ بأن انتشار الفيروس يشكل حالة طوارئ عالمية وأحد أصعب التحديات التي تواجه حياة الإنسان وكرامته وكذلك عقبة خطيرة أمام بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبعد ذلك بخمسة أعوام، وفي الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لاحظ الرؤساء بجزع أنه بعد مرور ربع قرن على ظهور هذه الآفة، مازلنا نواجه كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وفي المناسبتين، التزم الرؤساء باتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة هذا التهديد الخطير للمجتمع البشري.

وبالنظر إلى المشاركة الكبيرة للمنظمات التي ترعاها الكنيسة الكاثوليكية في توفير الرعاية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم، يغتنم وفد دولتي هذه المناسبة للإشارة إلى أن المجتمع العالمي مازال يواجه عقبات كثيرة في جهوده للتصدي لهذه المشكلة على نحو كاف. وعلى سبيل المثال، يصاب ٧ ٤٠٠ شخص بالفيروس يوميا؛ ويتلقى قرابة ٤ ملايين شخص العلاج حاليا في حين لا يزال ٩,٧ مليون شخص بحاجة إلى هذه التدخلات لإنقاذ حياتهم وإطالة عمرهم؛ ويصاب خمسة أشخاص في مقابل كل شخصين يبدآن العلاج.

وإذا ما أردنا مكافحة الإيدز بالتصدي واقعيا لأسبابه الأعمق وإذا ما أردنا منح المرضى الرعاية التي تنم عن الحب التي يحتاجونها، فإنه يتعين علينا ألا نكتفي بتزويد الناس بالمعرفة والقدرة والكفاءة والأدوات التقنية. ولهذا السبب،

يوصي وفد دولتي بقوة بتكريس المزيد من الاهتمام والموارد لدعم إتباع نهج مبني على القيم ويرتكز إلى البعد الإنساني للنشاط الجنسي – أي تجديد روحي وإنساني يقود إلى إتباع طريقة جديدة في السلوك حيال الآخرين. وانتشار الإيدز يمكن وقفه بفعالية، وهو ما أكده أيضا خبراء الصحة العامة، عندما يُدرج هذا الاحترام لكرامة الطبيعة البشرية ولقانونها الأخلاقي الأصيل باعتباره عنصرا أساسيا في جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

ويشعر وفد دولتي بقلق عميق حيال الفجوة في الأموال المتاحة لتوفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بين الشعوب الفقيرة والمهمشة. ويفيد القائمون على توفير هذا العلاج من ذوي الصلة بالكنيسة الكاثوليكية في أوغندا وجنوب أفريقيا وهايتي وبابوا غينيا الجديدة، إلى جانب دول أخرى، بأن المانحين الدوليين أصدروا تعليمات لهم بعدم إدراج أسماء مرضى جدد في هذه البرامج ويعربون عن قلقهم من حدوث المزيد من التخفيض حتى بالنسبة لمن يتلقون هذا العلاج بالفعل. والمجتمع العالمي يتحمل المسؤولية الجسيمة عن توفير إمكانية الحصول على هذه الأدوية باستمرار وعلى قدم المساواة. وعدم القيام بذلك لن يسبب خسارة ومعاناة تفوقان الوصف للأفراد والأسر المتضررين من المرض بشكل مباشر فحسب، ولكن ستكون له أيضا عواقب وخيمة على الصحة العامة وعلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأسرة البشرية بأسرها.

والفئة الضعيفة على نحو خاص هم الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو بالإصابة المتزامنة للفيروس والسل. والتشخيص والعلاج المبكران متوفران بدرجة أقل بكثير للأطفال المصابين بالفيروس مقارنة بالأشخاص البالغين. وبدون توفير هذا التشخيص والعلاج، يموت ثلث هؤلاء الأطفال على الأقل قبل أن يكملوا عامهم الأول ويموت نصفهم على الأقل قبل أن يكملوا عامهم الثاني. ولا يمكن الاستمرار في التعامل مع هذه الخسارة في الأجيال المقبلة والزعماء القادمين بالصمت أو عدم الاكتراث.

وصاغ رؤساء الدول والحكومات، من خلال التزاماتهم العالمية في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، رؤية تقوم على توفير فرص متكافئة للحصول على الرعاية وكذلك اتخاذ إجراءات فعالة وشاملة في التصدي للانتشار العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية. والتحديات الحالية تضع قدرتنا على الوفاء بهذه الوعود موضع تساؤل. غير أنه في مواجهة الخطر المستمر للفيروس والإيدز، يجب أن نقر بمطالب الأسرة البشرية المتعلقة ببناء تضامن عالمي وإجراء تقييم أمين للنُهج السابقة التي ربما كانت مبنية على الإيديولوجية أكثر منها على العلم والقيم واتخاذ إجراءات حازمة تحترم الكرامة البشرية وتعزز التطور المتكامل لجميع الأشخاص بلا استثناء وللمجتمع بأسره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

السيد بين (الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى أن يخاطب فيها الصندوق العالمي الجمعية العامة، أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر جميع الدول الأعضاء على تأييدها لمنح الصندوق مركز المراقب في الجمعية العامة.

وقبل عشرة أعوام كان العالم يترنح في استجابته للإيدز والسل والملاريا، وبذلك يحكم على أعداد هائلة من الناس باعتلال الصحة والتمييز والفقر والموت المبكر الذي يمكن منعه. ولكن المجتمع الدولي في عام ٢٠٠١ تكاتف في مسعى رئيسي للقضاء على نمو هذه الأوبئة. وأعقب ذلك

الالتزام العالمي وحدة رائعة للهدف وحشد سخي للموارد. ومن ضمن المبادرات الأخرى، تم إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بوصفه أداة في هذا المسعى، بهدف توجيه الموارد المتزايدة بشكل كبير إلى أكثر المناطق المحتاجة. وأنشئ الصندوق العالمي بوصفه شراكة ديناميكية تجمع بين الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وكان تأثير هذا على الجهد العالمي تأثيرا ملحوظا. واليوم، يحصل أكثر من ٥ ملايين شخص في العالم النامي على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، بينما لم يكن أي أحد تقريبا يحصل على هذا العلاج قبل ١٠ سنوات. ويعني التوسع الكبير لأنشطة الوقاية والاختبار والتشخيص والرعاية وانخفاض الوفيات الناجمة من الإيدز في العديد من البلدان المثقلة بالمرض واستقرار أو انخفاض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في العديد من البلدان في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ومنذ إنشاء الصندوق العالمي في عام ٢٠٠٢، وافق الصندوق على تقديم منح بلغت جملتها ٢, ١٩ بليون دولار. ومن إجمالي التمويل الذي وافق عليه الصندوق العالمي، بلغت جملة تمويل الاقتراحات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ما يقارب ١٠,٨ بلايين دولار، وهي تغطي ١٤٠ بلدا. وإنجازات هذه البرامج أحرزت بالدرجة الأولى نتيجة لتصميم البلدان ذاتها وعملها الجدي، فضلا عن شركائنا في الأمم المتحدة. وأود أن اشكر بصورة خاصة صندوق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجميع الجهات الراعية له.

وبحلول منتصف عام ٢٠١٠، كانت البرامج التي يمولها الصندوق العالمي تقدم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة إلى ٢,٨ بلايين شخص. وإضافة إلى ذلك، وزعت البرامج التي يمولها الصندوق أيضا ٢,٣ بلايين من الرفالات الذكرية والأنثوية ووفرت العلاج لـ ٠٠٠ ٩٣٠ من الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لمنع انتقال الفيروس من الأمهات إلى أطفالهن.

لقد أدت جهود البلدان والشركاء ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتحسين الاستجابات للملاريا والسل إلى إنقاذ أكثر من ٥ ملايين شخص في الأعوام الستة الأخيرة وحدها. كما أن استثمارات الصندوق العالمي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا أحدثت تأثيرا واسعا إلى حد كبير ومتجاوزا للأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم. وهي استثمارات كبيرة في النظم الصحية وتعزيز البنية التحتية وتعزيز المختبرات وتوسيع الموارد البشرية وزيادة مهارات وكفاءة العاملين الصحيين وتطوير ودعم أنشطة الرصد والتقييم. وأدت هذه الاستثمارات بدورها إلى تحسين استدامة الخدمات وزيادة القدرات الوطنية على زيادة توسيع البرامج وزيادة قدرات البلدان على تحسين الخدمات للمسائل الصحية الأخرى. كما ظل الصندوق العالمي ييسر تكامل الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وبذلك يسهم نحو حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية.

إن المكاسب الناجمة من جهودنا المشتركة مكاسب جديرة بالإعجاب، ولكنها لا تزال هشة. ولا يزال لا يتمكن سوى أقل من نصف الناس الذي تمس حاجتهم من الحصول على العلاج المنقذ للحياة. ويظل الحصول على تدابير الوقاية بعيد المنال أو مقيدا للعديد من الناس. وفي أفريقيا وحدها، ولد ٠٠٠ ٤٠٠ طفل وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٩. وسيكون عام ٢٠١٠ عاما حاسما في مكافحة الأوبئة الثلاثة، كما سيكون حاسما لكامل الجهد العالمي الرامي إلى بلوغ أهدافنا الإنمائية للألفية التي اتفقنا عليها بصورة مشتركة. وبالنظر للوقت اللازم لتخطيط

البرامج وتنفيذها، سيكون هذا العام بالغ الأهمية لزيادة الإجراءات الضرورية لبلوغ هذه الأهداف. كما أن عام ٢٠١٠ هو عام تجديد موارد الصندوق العالمي للأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وأود أن أشكر العديد من الممثلين الموقرين الذين تطرقوا بشكل إيجابي لتجديد موارد الصندوق العالمي ولضرورة توفير المزيد من الموارد.

ونظرا لأن الصندوق العالمي يوجه ما يقرب من ربع إجمالي الموارد الدولية المكرسة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ولدوره في تعزيز النظم الصحية، فإن نجاح أو فشل تجديد الموارد سيؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة العالم على بلوغ الأهداف الإنمائية المتصلة بالصحة. وأي تخفيض أو حتى ركود في التمويل عند هذه النقطة في المكافحة سيؤدي إلى الرجوع في التقدم المحرز مؤخرا وسيجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمرا بعيد المنال.

وأود على وجه الخصوص أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الصادق للأمين العام بان كي - مون على رئاسته لعملية تجديد موارد الصندوق العالمي. وقد برهنا على أن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير الرعاية والعلاج يمكن زيادهما بصورة فعالة التكلفة وبسرعة غير مسبوقة في البلدان المتضررة بشكل كبير، مما يساعد على تعزيز النظم الصحية والحد من وفيات الأطفال وتحسين معدل وفيات الأمهات. وليس أمامنا وقت لإبطاء جهودنا. بل بالأحرى، ينبغي أن نضاعف هذه الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة مويدن (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المراقب الدائم.

إن المنظمة الدولية للهجرة تقدر إتاحة هذه الفرصة لها للمشاركة في مناقشة اليوم ولتبادل أرائها بشأن المسائل المتصلة بالاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية وصلتها بصحة المهاجرين. وتقرير الأمين العام (A/64/735) يلاحظ عن حق التقدم المحرز في العديد من المجالات منذ اعتماد إعلان الالتزام والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحن يسرنا أن نشهد إحراز بعض التقدم في رفع القيود المفروضة على السفر ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. ولكن مع أنه تم إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك العديد من التحديات، بما في ذلك فيما يتعلق بالصلة بين الهجرة والنتائج الصحية الناجمة عنها، وهي موضوع تركيز هذه المداخلة الموجزة.

بداية، من الأهمية بمكان أن نوضح أن الهجرة بحد ذاتها لا تعني زيادة خطر فيروس نقص المناعة البشرية. فعملية الهجرة يمكن أن تؤثر في النتائج الصحية سلبا وإيجابا على السواء. والهجرة معقدة، وهناك أنواع مختلفة عديدة من السكان المتنقلين.

وفي إطار الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي، فإن المهاجرين والسكان المتنقلين يعرفون بشكل متزايد بأنهم السكان الرئيسيين للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، أو بأنهم أكثر الفئات الضعيفة أو الأكثر عرضة للخطر. ومن بلد إلى آخر، قد تشير أي مناقشة بشأن المهاجرين والسكان المتنقلين إلى أي مجموعة من السكان، من المهاجرين من بلد بعينه أو أقلية عرقية تكون مرئية بشكل خاص، أو المهاجرين في أي قطاع معين للعمل في الخارج، أو المهاجرين الذين يتطلب عملهم أن يكونوا متنقلين باستمرار، إلى المهاجرين الذي يهاجرون داخل بلدهم بالذات. ونظر لأن العديد من المهاجرين، وبخاصة المهاجرين غير الموثقين أو الذين لديهم مركز غير منظم، يواجهون عوائق في الحصول على الخدمات الصحية،

فإن الدعوة إلى تعزيز حق المهاجرين في الصحة أمر هام ولازم.

والمهاجرون متنوعون للغاية، وهذا يصبح أمرا هاما للأطراف الفاعلة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي عليها أن تعرف الوباء بغية تكييف استجابة مناسبة له. وأي سياسات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية أو استجابة برنامجية تستهدف المهاجرين عموما لا تمضي بعيدا بالقدر الكافي وتسهم في التشهير بالمهاجرين بوصفهم ناقلين للإيدز. والهجرة لا تعني زيادة خطر فيروس نقص المناعة البشرية، وليس جميع المهاجرين معرضين للمزيد من خطر الإصابة بالفيروس بسبب تنقلهم. وعلى صناع السياسة أن يفضوا هذه العلاقة بغية توجيه تدخلات إلى المهاجرين الذين يواجهون المزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية – وهي مهمة صعبة نظرا للبحوث المحدودة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسكان المتنقلين.

وتتطلب الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية وتنقل السكان تعاونا متعدد القطاعات في إطار البلدان وفيما بينها. وفي إطار البلدان، فإن الأمر البالغ الأهمية هو إجراء حوار متعدد القطاعات ومفتوح وبناء ويستند إلى القيم والمبادئ المجتمعية الأساسية والمشتركة، مثل التضامن والتكامل وحقوق الإنسان والمشاركة، فضلا عن المبادئ الصحية العامة السليمة. وخارج الحدود الوطنية، من المهم بالقدر نفسه كفالة العمليات التشاورية الإقليمية والمتعددة القطاعات التي تجمع بين قطاعات الهجرة والصحة والعمالة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن المنظمة الدولية للهجرة ستواصل العمل مع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعديد من الشركاء الآخرين بشأن المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبشأن الاستعراض الشامل المقبل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١١، وبشكل أعم، بشأن الهجرة والمسائل الصحية من أجل رفاه المهاجرين والبلدان المضيفة على السواء. إن معالجة احتياجات المهاجرين إلى الوقاية من فيروس الإيدز والعناية بهم تؤدي إلى تحسين صحة المهاجرين، وتجنب تكاليف العناية الصحية والاجتماعية الطويلة الأجل، وحماية الصحة العالمية العامة، وتيسير الاندماج، والإسهام في نهاية المطاف في تحقيق استقرار المجتمعات وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

سنشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/64/L.54/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شانغ (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع المقرر المعنون ”تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“ (A/64/L.54/Rev.1)، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي عن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقا للفقرة (ب) من منطوق مشروع المقرر، ستجري الجمعية العامة المشاورات اللازمة خلال دورتها الخامسة والستين، ولكن في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لتحديد الوسائل والترتيبات التنظيمية اللازمة لإجراء استعراض شامل لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في ٢٠١١.

وبما أن المشاورات المتعلقة بالوسائل والترتيبات التنظيمية اللازمة لإجراء استعراض شامل لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في ٢٠١١ المطلوبة في الفقرة (ب) من منطوق مشروع المقرر لم تعقد بعد، ليست هناك معلومات كافية لدى الأمانة العامة في هذا الوقت لتحديد المدى الكامل للآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية الناتجة عن اعتماد مشروع المقرر. وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر، سيقدم الأمين العام بيانا للآثار المالية المترتبة على الميزانية البرنامجية، إن كانت هناك أي آثار، إلى الجمعية العامة حالما اتخذت قرارات محددة بشأن الوسائل والترتيبات التنظيمية اللازمة لإجراء استعراض شامل للإيدز في ٢٠١١، على أساس المشاورات المطلوبة في الفقرة (ب) من المنطوق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/64/L.54/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/64/L.54/Rev.1؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.